الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي

- برج بوعريريج -

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني

ميدان: علوم اقتصادية، والتسييروعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

تفعيل دور التمويل المصرفي في دعم مشاريع التنمية الريفية

- دراسة عينة من البنوك الجزائرية -

إعداد الطلبة:

- مريم راضي
- مروة بن ظاهر

إشراف الأستاذة:

*سميرة سعيداني

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا مباركا فيه يليق بجلال وجهه وجزيل عطائه. واساله جل شانه ان يجعل علمي سبيلا في رضاه... والصلاة والسلام على امام المرسلين وسيد الخلائق محمد صلى الله عليه وسلم

وبعد...

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وكما قيل من لا يشكر الناس لا يشكر الله فإننا نتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير الى الأستاذ الدكتور "زنكري الميلود" والاستاذة " سعيداني سميرة" اللذان قبلا الاشراف على هذا العمل متحملان بذلك عناء التوجيه والعون والنصيحة، الى كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

واتقدم بالشكر الى كل شخص شجعنا من قريب او من بعيد ولو بالكلمة الطيبة او الابتسامة او الدعاء.

" رب اوزعنا ان نشكر نعمتك التي انعمت علينا وعلى اوليائنا وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين"

إهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد الى أمي الغالية "رحيمة"أطال الله عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار إلى أبي العزيز"عمر" أطال الله في عمره.

إلى من اعتز وافتخر بهم إخوتي الأعزاء

إلى الزعيم الذي لامثيل له الذي كافح من أجلي وساندني في السراء والضراء حفظه الله ورعاه.

إلى صديقاتي: مريم ريمة سماح خولة

كذلك اهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور"زنكري الميلود" والاستاذة الفضيلة "سعيداني سميرة" اللذان كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليهما فأنارا لي وكلما دب الياس في نفسي زرع في الأمل الأيسر قدما وكلما سالت عن معرفة زودايي بها وكلما طلبت كمية من وقتهما الثمين وفراه لي بالرغم من مسؤولياتهما المتعددة

إلى أبناء الوطن والعلم... إلى كل من علمني حرفا ... إلى الذين تتوق أعينهم لفجر الحرية... إلى كل من يقدر قيمة العلم ...إلى كل العيون المؤمنة الصادقة التي تتطلع إلى الأرض حبا وانتماءا...وإلى السماء أملا ورجاءا.

" مروة "

إهداء

إلى الذي أحبه قلبي وقدسه عقلي وانحنى أمامه سلطان كبريائي إلى الذي منحني حبا وحنانا وثقة فكنت ثمرة زرعه التي جناها وهويتهم... إليك أبي.

إلى هدية من ربي وغالية على قلبي، إلى نبض حناني وشفاء نفسي، أحب حبيبة وأوفى صديقة... حبيبتي أمي.

إلروح جدتي الغالية والطاهرة وأمي الثانية رحمها الله واسكنها فسيح جناته.

الى جدي الغالي اطال الله في عمره.

الى من اعتز وافتخر بهم اخوتي الأعزاء: محمد لمين، عزالدين، إلى أختاي اللتان لا تتوقفان يوما ولا لحظة عن تقديم النصائح والعون لي: منى وجهاد والى احباب قلبي فراس وغيث.

إلى الذي ما كنت ولا أكون إلا به، إلى الذي احمد الله على أن الله جمعني به حبيبا وكتبه لي زوجا، إلى زوجي العزيز محمد. وعائلته الكريمة التي اختارها لي القدر ان تكون عائلتي الثانية.

الى بنات عمي العزيزات اللواتي كن لي مثل اخواتي: هداية، امينة، ياسمين، هالة وبنت عمتي سندس.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى من كانا عونا في انجاز هذا العمل إلى الأستاذ المشرف "زنكري ميلود" والاستاذة " سعيداني سميرة" كما لا أنسصديقتي وزميلتي في العمل ورفيقة دربي مروة.

"مريم"

فهرس

الفهرس

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مشاريع التنمية الريفية	07
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الريفية	08
المطلب الثاني: أسس ومتطلبات التنمية الريفية	11
المطلب الثالث: إدارة التنمية الريفية	14
المبحث الثاني: آليات التمويل المصرفي في دعم مشاريع التنمية الريفية	16
المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي ومصادره	16
المطلب الثاني: مفهوم تمويل المشاريع الفلاحية وأهميتها	19
المطلب الثالث: طرق تمويل المشاريع الفلاحية	21
المبحث الثالث: سياسة التنمية الريفية في الجزائر	22
المطلب الأول: مسار التنمية الريفية في الجزائر	22
أولا: السياسات الزراعية في الجزائر(1962-2000)	22
ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2006)	26
ثالثا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2009)	27

رابعا: سياسة التجديد الريفي (2006-2009)	28
المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)	32
المطلب الثالث:إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي	33
المطلب الرابع: الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الريفي والفلاحي	35
المطلب الخامس: إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2015/*2019*	37
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: عموميات حول تمويل مشاريع التنمية الريفية	42
المطلب الأول: مفهوم المشاريع الريفية	43
المطلب الثاني: صيغ التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة في الجزائر	49
المبحث الثاني: التمويل المصرفي للمشاريع الريفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
أولا: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
ثانيا: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
ثالثا: عرض عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج	57
رابعا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 696 ببرج بوعريريج	57
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مشاريع التنمية الريفية بولاية برج بوعريريج	61
المطلب الأول: المساهمة في قروض تمويل التنمية الريفية	61
المطلب الثاني: حصة مساهمة قروض التنمية الريفية من إجمالي تمويلات البنك	65

خلاصة الفصل الثاني	**69**
خاتمة	**71**
قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

فهرس الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	كمية الإنتاج الفلاحي المراد تحقيقه في حدود 2019	37
02	هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الأول	59
03	هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الثاني	60
04	عدد قروض التنمية الريفية المقدمة خلال الفترة 2019/2015	61
05	مبالغ قروض التنمية الريفية الممنوحة خلال الفترة 2019/2015	63
06	حصة عدد قروض التنمية الريفية من القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	66
07	حصة مبالغ التنمية الريفية من التمويلات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج	67

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج	57
2	هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الأول	59
3	هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الثاني	60
4	عدد قروض التنمية الريفية خلال الفترة (2019/2015)	62
5	حصة كل قرض من إجمالي القروض الموجهة للتنمية الريفية	63
6	مبالغ القروض الممنوحة خلال الفترة (2019/2015)	64
7	حصة كل قرض من إجمالي المبالغ الموجهة للتنمية الريفية	65
8	حصة عدد قروض التنمية الريفية من القروض المقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج	67
9	حصة مبالغ قروض التنمية الريفية من تمويلات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج	68

فهرس الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج	57
2	هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الأول	59
3	هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الثاني	60
4	عدد قروض التنمية الريفية خلال الفترة (2019/2015)	62
5	حصة كل قرض من إجمالي القروض الموجهة للتنمية الريفية	63
6	مبالغ القروض الممنوحة خلال الفترة (2019/2015)	64
7	حصة كل قرض من إجمالي المبالغ الموجهة للتنمية الريفية	65
8	حصة عدد قروض التنمية الريفية من القروض المقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج	67
9	حصة مبالغ قروض التنمية الريفية من تمويلات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج	68

مقدمة

مقدمة:

لقد حظي موضوع التنمية الريفية بإهتمام كبير من طرف المتخصصين، لكونها تؤدي دورا كبيرا في تعزيز الإقتصاد الوطني من خلال الإستثمار والإستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة في الريف، وقد ينعكس بصورة إيجابية على التقليل من نسب البطالة، توفير الغذاء وتحقيق الإكتفاء الذاتي والزيادة في كمية الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، ومحاولة تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على مصدر واحد.

كما يؤدي القطاع الريفي دورا هاما وأساسيا في تحقيق التنمية الريفية، فهو القطاع الأكثر عملية بالنسبة للدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي والتخلص من المشاكل والعوائق الاقتصادية.

الجزائر من هذه الدول التي عملت على تطوير القطاع الريفي، وذلك لما له من دور في دعم الإقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي، فقد حظي هذا القطاع بإهتمام كبير من طرف الدولة في مجال منح القروض الريفية، فالدولة ركزت على الجانب التمويلي وعملت على تدعيمه من خلال مشاريع التنمية الريفية، فضلا عن إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الريفي متمثلا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لتمويل قطاع ورسم توجه جديد له من خلال عصرنته وحماية المنتجات الوطنية وضبط النشاط الريفي، وتأطير القدرات البشرية وتزويدها بالمهارات الفنية والعلمية والتكنولوجية.

أولا: الإشكالية:

وبناءا على ما سبق فان إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التمويل المصرفي في توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية الريفية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ماهية التنمية الريفية؟ وما يميز مشاريع التنمية الريفية؟
2. فيما يتمثل التمويل المصرفي في دعم مشاريع التنمية الريفية؟
3. ما هو واقع التنمية الريفية في الجزائر؟

4. هل يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تمويل نشاطات التنمية الريفية فقط أم أنه يمارس كافة النشاطات المصرفية الأخرى؟

ثانيا: الفرضيات

تنطلق دراستنا من الفرضيات التالية:

1. التنمية الريفية هي محاولة تطوير الحياة الإجتماعية والإقتصادية لفئة الفقراء الريفيين. مشاريع التنمية الريفية لها القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف الإجتماعية والإقتصادية.
2. التمويل المصرفي لمشاريع التنمية الريفية إنحصر في مجموعة القروض الخاصة لتمويل القطاع الريفي.
3. تمكنت البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي والريفي من تغطية الإحتياجات التمويلية لهذا القطاع.
4. لا يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تمويل نشاطات التنمية الريفية فقط بل يمارس سائر نشاطات باقي البنوك أيضا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية موضوعنا من الأهمية البالغة التي حظيت بها التنمية الريفية على المستوى الوطني، وقد برزت بشكل واضح في السنوات الأخيرة هاته فهي تمس قطاع حساس جدا متمثل في القطاع الريفي وتحيط به من مختلف الجوانب، فتنمية المناطق الريفية تكفل تلقائيا تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما تترك اثر جلي على مختلف المؤشرات الإقتصادية بالرفع من معدلات العمالة وزيادة حجم الإنتاج والناتج القومي...الخ، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الفعالة في الإقتصاد والذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في ظل تدهور أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نطمح إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية المتمثلة في:

- الإحاطة بكافة جوانب التنمية الريفية وإكتساب معارف جديدة؛
- التعرف على سياسات التنمية الريفية في الجزائر؛
- محاولة ابراز دور التمويل المصرفي في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي؛
- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- **أسباب ذاتية:**

إستهوائنا وميولنا للبحث والإطلاع على هذا النوع من المواضيع إضافة لإمتلاكنا خلفيات سابقة ومعارف عن الموضوع، دفع بنا لإنتقاء هذه الدراسة في تقرير تربصنا.

- **أسباب موضوعية:**

قمنا باختيار هذا الموضوع كون أن التنمية الريفية تشكل محل جذب لإنتباه الباحثين والمفكرين بسبب الأهمية البالغة التي أوليت لها، بالإضافة لكونه موضوع حديث الدراسة، تم طرحه على طاولة الحكومة الوطنية حاليا وتسليط الضوء على مناطق الظل وإعطاء أولوية للتنمية الريفية والفلاحية.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة ونظرا لأهمية الموضوع إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالتنمية الريفية وعرض سياساتها في الجزائر، مع ذكر طرق تمويل المشاريع الريفية.

سابعا: الدراسات السابقة

- الطيب الهاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، وهي رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة أبوبكر بتلمسان، الجزائر 2014/2013، والتي تطرق الباحث فيها للتنمية الريفية ومتضمناتها، كما تم من خلالها معالجة أسباب ومظاهر وأثار الناتجة عن التخلف الريفي، إضافة إلى تخصيص جانب من هذه الدراسة للتنمية الريفية بالجزائر من خلال عرض سياساتها المنتهجة منذ 1962 وصولا إلى التوجه الجديد لها في ظل برنامج التجديد الريفي على مستوى ولاية السعيدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عديدة بإعتبار أن العامل الأول والأخير اللازم لبناء التنمية والمجتمع هو القيادة السياسية، حيث مثلها بالمدير والجهاز المركزي للمؤسسات الخمس المتمثلة في: الحكومة، الإقتصاد، التعليم، الدين، الأسرة.
- أوشن فاروق، دراسة بعنوان "تقييم أثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة مشروع منطقة أيقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة" جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قام من خلالها بتوضيح مدى أثر تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المندمجة على تحقيق التنمية الريفية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى عدم قدرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على تحقيق تنمية ريفية مستدامة بعدة مناطق من إقليم ولاية خنشلة، هذا الإخفاق الذي جعل هذه المناطق تستمر في المعاناة، كما خلص الباحث إلى أن مشكلة عدم وجود توافق وإنسجام بين ما يتم تصوره وتصميمه على المستوى الكلي من طرف السلطات العمومية وما هو موجود على أرض الواقع مازال مستمرا.

ثامنا: هيكل الدراسة

إقتضت الدراسة تقسيمها إلى فصلين، الفصل الأول مخصص للجانب النظري للموضوع والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه لأهم محاور التنمية الريفية بصفة عامة من أهداف، أهمية، أسس ومتطلبات وإدارة التنمية الريفية، فيما تناول المبحث الثاني أليات التمويل المصرفي في دعم مشاريع التنمية الريفية، تم خلاله الإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتمويل المصرفي والمشاريع الفلاحية وطرق تمويلها، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى سياسة التنمية الريفية في الجزائر.

أما بالنسبة للفصل الثاني فهو مخصص للدراسة التطبيقية حيث نجد في المبحث الأول ماهية المشاريع الريفية وصيغ وبرامج التمويل المصرفي للمشاريع الريفية في الجزائر، أما في المبحث الثاني تناولنا أساسيات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومؤشراته المالية وأهم القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع .

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

حاولنا في هذا الفصل إستعراض جملة من التعريفات المختلفة من الكتاب والمفكرين وحرصنا أن يكون هؤلاء الكتاب من العالمين العربي والغربي، ومن الدول المتطورة والمتخلفة.

تعد التنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءا متكاملا في الدولة على أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق التنمية الوطنية، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، وهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعد على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية.

ويعتبر التمويل المصرفي من أساليب التمويل الحديثة خاصة لذوي الدخل الضعيف، بإعتباره أقل تعقيدا من أساليب التمويل الأخرى التي تعتمد بدرجة كبيرة على تقديم الضمانات للحصول على الأموال اللازمة لإنشاء مشاريع تنموية مختلفة، من تحقيق التنمية الشاملة التي تعتبر التنمية الريفية حلقة رئيسية في تحقيقها.

ونظرا لأهمية الموضوع فقد كانت هذه الدراسة محل اهتمام العديد من الباحثين الذين قاموا بدراسات حول هذا الموضوع، سعيا منهم للبحث عن سبل النجاح، ومن خلال ما سبق قد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مشاريع التنمية الريفية.

المبحث الثاني: آليات التمويل المصرفي في دعم مشاريع التنمية الريفية.

المبحث الثالث: سياسة التنمية الريفية في الجزائر.

المبحث الأول: مشاريع التنمية الريفية

لقد حظي موضوع التنمية الريفية بإهتمام كبير من طرف المتخصصين، لكونها تؤدي دورا كبيرا في تعزيز الإقتصاد الوطني من خلال الإستثماروالإستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة في الريف، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية حول التنمية الريفية المتمثلة في مفهومها، أهميتها، أهدافها، أسس ومتطلبات التنمية الريفية ثم التطرق إلى التنمية الريفية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الريفية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنمية الريفية وأهميتها وأهدافها

مفهوم التنمية الريفية: أولا

تعددت المفاهيم حول التنمية الريفية، ويرجع هذا إلى تزايد الإهتمام بميدان هذه الأخيرة في دول العالم الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وغزارة التجارب وتعدد الفلسفات وإختلاف الأوضاع، وهنا بعض مفاهيم التنمية الريفية:

تعريف البنك الدولي للتنمية الريفية:عرفها بأنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الإجتماعيةوالإقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف،تتضمن هذه الإستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية،والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية، وهذه المجموعة تشمل المزارعين الذين يزرعون على نطاق ضيق والمستأجرين المعدومين.
تحسين مستويات مجموعة هائلة من سكان ذو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانياتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة.[1]

[1]توكالي وهيبة، بركان نوال،**دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر** "معوقات وتحديات"،مذكرة ماستر (غير منشورة)، محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعريريج،2016/2015، ص8.

عرفتها منظمة الاسكوا:بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهه للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من الاجتماعية الثقافية، والاقتصادية ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع[1].

– يعرفها لودرميلكولوتاسبأنها «عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية في جوانبها الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والتي توفر الدوافع الكاملة وتحرك الإمكانات الإنتاجية وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعرفي، والمهارات، تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمن[2].

– تعرف بأنها "العمليات المختلفة التي يجري لها التخطيط والتنفيذ على أساس الجهود الأهلية والحكومية المتضافرة والمتساندة بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية،والثقافية للمجتمعات المحلية، وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة"[3].

–عرفت أيضا التنمية الريفية على أنها الإستراتيجية والسياسة والبرامج التي توضع من اجل الارتقاء بالأنشطة التي يقوم بها سكان الريف وتهدف في مجملها إلى تحقيق الاستفادة التامة من الموارد الطبيعية والبشرية مما يحقق دخل أعلى ومستوى معيشي أحسن لسكان الريف خاصة الجزء الفقير في هذا القطاع كما يحقق له مشاركة فعالة في عملية التنمية نفسها.

بناءا على التعارف السابقة يمكن القول بان التنمية الريفية هي محاولة تطوير الحياة الإجتماعيةوالإقتصادية لفئة الفقراء من الناس الذين يعيشون في الريف.

---

[1] منال محمد نمر قشوع،**استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية** –حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، فلسطين، 2009، ص24.

[2] نبيل رمزي اسكندري، عدلي ابو طاحون، التنمية، كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم والآليات، قضايا نظرية وبحوث ميدانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص15.

[3] أحمد محمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع–المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص224.

ثانيا: أهمية التنمية الريفية

تتمثل أهمية التنمية الريفية فيما يلي[1]:

- دور ومساهمة المجتمعات الريفية في المجتمع الدولة ككل؛
- مساهمة النشاط الريفي بمروده الايجابي على. الإقتصاد الكلي للدولة؛
- إبراز دور المؤسسات ى السياسات القومية والإقليمية في تعظيم وبلورة النشاط الاقتصادي في الريف وترجمته إلى سلع وخدمات ومبيعات ومدا خيل ورأس مال لفتح فرص العمل والتسويق وترويج التجارة الداخلية والخارجية للسلع والخدمات؛
- زيادة مساهمة المرأة في نهضة المجتمع الريفي إجتماعياوإقتصاديا؛
- التفاوت الكبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة والبيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر؛
- إن اغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف.

ثالثا: أهداف التنمية الريفية

بما أن التنمية الريفية مكملة للتنمية المحلية، وهي جزء من التنمية القومية، فإنها تسعى إلى تحقيق أهدافها على المستويين المحلي والقومي، ويمكننا حصر هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ الحد من الهجرة الريفية من خلال توفير وتامين فرص العمل للمواطن الريفي للقضاء على البطالة كما هو معلوم فنسبة الشباب هي الأكثر في المجتمع الريفي وضمان الرعاية الصحية وإتاحة فرص أكبر للتعلم، خاصة بالنسبة للمرأة كذلك توفير الماء والكهرباء والمواصلات، وبالتالي يتمسك الريفي بفكرة الاستقرار وعدم الهجرة نحو المدن للبحث عن فرص العمل لضمان حياة كريمة؛
- ✓ هي عملية تهدف إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة، ويتجلى ذلك بتمكين سكان الريف من حق الاستفادة والانتفاع من المداخيل التي يتحصلون عليها نتيجة ممارسة نشاطاتهم الاستثمارية وتوزيعها

[1] ياسر عبد الرحمان مهدي عوض، **دور مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)**،رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كردفان، السودان، أفريل 2009، ص6.

بشكل عادل مما يجعلهم يحسون بأنهم جزء هام وفعال وبالتالي التمتع بثقافة المواطنة والولاء التي تتجسد بالحقوق والواجبات؛

- ✓ تهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية فتنمية الريف قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل بين القطاع الزراعي والصناعي والرعوي، فعوضا عن تسويق المنتج الزراعي خارج الريف تقام مصانع تستغله وتصدره كمنتوج مصنع مثل الطماطم الصناعية، وحتى الثروة الحيوانية. وحذا من شانه القضاء على البطالة، وتوفير موارد مالية إضافية تعزز فرص توسعة النشاط الاستثماري في مجالات أخرى كترقية الصناعات الحرفية وإدماج المرأة في مجال الاستثمار، والاستفادة من الموارد الطبيعية التي يمتلكها الريف وتصنيعها فيه دون الحاجة إلى نقلها كمواد خام لربح الوقت والجهد[1]؛
- ✓ وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية لمجتمع الريفي: تستهدف التنمية الريفية وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل تطوير وتنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والمسيرة في المجتمع؛
- ✓ إحداث التغيير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي: يتمثل في تغيير الأنساب الاجتماعية والنظم والعلاقات الاجتماعية، مثل تغيير النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي والإداري والوشائج الاجتماعية التي تربط بين الأفراد واتجاهاتهم وغرس قيم جديدة في نفوسهم؛
- ✓ تمكين المجتمع الريفي من الاندماج في حياة المجتمع القومي: يتفق المتخصصون على أن التنمية الريفية باعتبارها شكلا ومستوى من مستويات التنمية، تستهدف تمكين المجتمع المحلي من الإندماج في حياة المجتمع القومي، بإعتباره مكونا من مكوناته الأساسية[2].

المطلب الثاني: أسس ومتطلبات التنمية الريفية

سنتطرق التطرق في هذا المطلب إلى متطلبات التنمية الريفية وأسس التنمية الريفية:

[1] بن صالح الاخذاري، مرجع سابق، ص71-72.

[2] كمال التابعي، علي المكاوي، مرجع سابق، ص225-226.

أولا: أسس التنمية الريفية

تقوم التنمية الريفية على مجموعة من الأسس هي:

- ضرورة أن تأتي المبادأة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين. فالمسؤولين عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية يؤكدون على أنه يجن أن تأتي مبادرة التنمية و التطور من القرويين أنفسهم، وأن ينبع الدافع الأساسي للنمو من داخل عقولهم وذلك إستنادا إلى إعتقاد مؤداه أن لدى القرويين مقدرة غير محدودة على تشكيل حياة جديدة لأنفسهم إذا أتيحت لهم المساعدة المناسبة من قبل أجهزة الدولة المعينة بتطوير المجتمع[1].
- "إيقاظ الوعي الإجتماعي لدى القرويين، يعد الوعي الإجتماعي لدى القرويين من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية. ويقف مستوى الكفاف عثرة في سبيل تحقيق هذا المبدأ فالعيش في خالة تقرب من الموت جوعا يواكبها نقص وضعف في الوعي الإجتماعي، كذلك فان العوامل الجغرافية قد نحول دون اجتماع الناس، خاصة إذا كانت المسافة بين القطاعات كبيرة جدا لدرجة أن الناس لا يجتمعون معا من أجل عمل مشترك.
- ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية، فهي التي تحركهم وتحمسهم وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع، وهذا يتطلب وضع برنامج يكفل توجيه مسار الحوافز الدينية فيما يخدم التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية ويحقق تغيرات إجتماعية تنهض بالريف.
- يضع خطط التنمية أخصائيون مدربون، بما يكفل مشاركة غالبية الناس، والإستخدام الأمثل لرأس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاية والتدريب، وإدخال نظم جديدة لإستغلال الأرض وطرق الزراعة.
- تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية وتهدف التنمية الريفية بصفة خاصة إلى خلق وإكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الإتصال بين المسؤولين وأهالي القرية.

[1] كمال التابعي، علي المكاوي، مرجع سابق، ص228.

- دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية، وذلك لما تلعبه الحركة التعاونية من دور هام في تدعيم موقف الفلاح ومساندته في مختلف المواقف الحياتية.
- النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع: تمثل المرأة نصف المجتمع وهي المسؤولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة، كما تتوقف سعادة الأسرة ورفاهيتها على المرأة حيث هي المسؤولة عن إدارة شؤون الأسرة.
- يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازنة مع المستوى القومي[1].
- "هي عملية قائمة علىٍ إستغلال إمكانات الريف وقدراته الطبيعية ومؤهلاته البشرية من خلال العمل على توظيفها توظيفا عقلانيا وسليما دون المساس بالبيئة"[2].
- "ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية: إنه من الضروري إحداث تغيرات إقتصاديةوإجتماعية وسيكولوجية وثقافية حتى يتحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي سريعا ذاك لان النمو الإنساني يأتي نتيجة تفاعل معقد بين المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية والسيكولوجية".
- ضرورة أخذ الصراعات الإجتماعية القائمة في الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الريفية(تميل برامج تنمية المجتمع الريفي إلى التسليم بان القرية مجتمع تنعدم فيه الصراعات وان تجانسه أو اتساقه هو علامة طيبة في طريق تنميته أو النهوض به)"[3].

ثانيا: متطلبات التنمية الريفية

لقد سعت الكثير من دول العالم النامي إلى تحقيق الحياة الكريمة لمواطنيها فبدأت هذه الدول فيتغيير حقيقي وذلك من خلال التركيز على تنمية القطاعات الريفية، غير أن التنمية الريفية التييتوقع منها أن تترك آثار ايجابية، لها متطلبات لا بد أن توفرها ويمكن تلخيصها فيما يلي[4]:

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص235-237.

[2] بن صالح الاخذاري، مرجع سابق، ص71.

[3] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، ص234.

[4] محمد جاسم محمد علي شعبان العائي، **الإقليم والتخطيط الإقليمي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2006، ص127.

- وضع سياسة وطنية للتنمية الريفية؛
- وجود هيئة متخصصة في تخطيط مشروعات التنمية الريفية؛
- وجود تخطيط مناسب ودقيق لمشروعات التنمية الريفية على المستوى الوطني والإقليمي؛
- إنشاء مراكز متعددة لأغراض التنمية الريفية لتسيير خططها؛
- إعطاء مجال أكبر للمساهمة في المشروعات التنموية؛
- استخدام وسائل الاتصال المختلفة لدعم نشاطات ومشاريع التنمية الريفية وكذا توفي الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة للعمل على هذه المشاريع؛
- توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تم التخطيط لها؛
- ترشيد سياسات ة قرارات التنمية الريفية؛
- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.
- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية وكذا إدراكهم للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.

المطلب الثالث: إدارة التنمية الريفية

تعتبر المشاركة في التنمية الريفية واجب وحق لكل المواطنين والمسؤولين الحكوميين، ولم تعد المشاركة على حد قول "ميلر" مجر شعار يرفعه الساسة لنيل رضا الأهالي، ولكنه أصبح أسلوبا يقرض نفسه، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:[1]

- ✓ ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية؛
- ✓ الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية؛
- ✓ إدراك المواطنين الإمكانيات المتاحة للتنمية؛
- ✓ الحرص على المال العام؛
- ✓ تدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات الحكومية؛
- ✓ تؤدي المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.

[1]–رحيم حسين، براهم شاوش توفيق،**مداخلة حول التنمية الريفية في المناطق الجبلية**،مرجع سابق.

إن أهل الريف يمكنهم ويجب أن يشاركوا في وضع الخطط وإصدار القرارات في المتابعة في التقويم، وفي تحديد الميزانيات ومراجعة الحسابات، كذلك الاشتراك في البيع والتوزيع والتمويل والاشتراك في كل شيء يؤدي وضوح بصمات الريفيين في عمليات التنمية.

هذا وثم عمليات تؤثر على حجم المشاركة وفعالياتها منها:

أولا: عوامل من جانب الإدارة: وتتمثل العوامل في:

1. **أسلوب إدارة التنمية الريفية:** فقد يكون التنظيم تنظيما بيروقراطيا ويقصد بذلك أن تشكل إدارة التنمية من موظفين حكوميين فقد يقيمون في نطاق الوحدة موضوع التنمية رئاسيا لإدارات على مستوى إقليمي والمستوى المركزي، ويمثل هذا النوع من التنظيم لا يفسح مجال مشاركة المواطنين.

وقد يكون التنظيم تنظيما ديمقراطيا وهذا النوع من التنظيمات يقوم على أساس إخضاع هذهالإدارة العامة للمواطنين عن طريق تمثيلهم في السلطة، التي تملك حق إقرار خطط التنمية الريفية وتشجع هذا النوع من التنظيم الأهالي على الاستفادة من صور المشاركة المتاحة لهم التعاون مع الإدارة.

2. **سلوك الإدارة اتجاه المواطنين:** فالإدارة ليست مجرد بناء تنظيمي لكنهما مجموعة من العلاقات بين العاملين وبينهم وبين المواطنين الذين يتعاملون معهم، تتأثر أنماط سلوك الإدارة اتجاه المواطنين بالعوامل الايكولوجية للإدارة ومدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعملية المشاركة.

ثانيا: عوامل من جانب المواطنين:

تتمثل هذه العوامل في:

1. **عوامل سلوكية:** فمن الحاجات الإنسانية الحاجة إلى تحقيق الذات وتمثل هذه الحاجة قيمة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة الشعبية ويختلف مفهوم الأفراد في وسيلة تحقيق الذات فالبعض يرى أنها تتمثل في ممارسة النقود.
2. **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** إذ يتأثر حجم التنمية الريفية في عوامل اجتماعية واقتصادية منها: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي.

المبحث الثاني: آليات التمويل المصرفي في دعم مشاريع التنمية الريفية

يعتبر توفر الأموال من أهم ما يسعى إليه أي قطاع أو مؤسسة حيث يعد من الضروريات اللازمة لقيام ركائز المؤسسة،وفي قيام المشاريع أو توسيعها فتوفير هذه الأموال يحتم على أي قطاع أو مؤسسة وضع خطة استراتيجية مسبقة للحصول على مصادر التمويل ولتغطية نفقات المشاريع المختلفة ومن هذا المنطلق يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التمويل المصرفي ومصادره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي ومصادره

يعتبر التمويل من أهم ما تسعى اليه المؤسسة حيث يتم التطرق في هذا المطلب الى مفهوم التمويل المصرفي ومصادره. للوصول إلى تعريف التمويل المصرفي نعرف أولا التمويل بصفة عامة:

التمويل: هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتمويل إستثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة[1].

ويعرف أيضا: "هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من اجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[2].

ويعرف أيضا: "على انه كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة او شركة وضمان سير نشاطها وكذا توسعها، أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج اكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادة على تحقيق تدفقات نقدية"[3].

وبالتالي فالتمويل عبارة عن توفير الإحتياجات اللازمة من الأموال في وقت الحاجة وبالقدر الكافي.

أولا: مفهوم التمويل المصرفي

[1] الياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2009، ص37.

[2] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص23.

[3] عيساني ربيع، **دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية (دراسة حالة ولاية سطيف)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2012، ص70.

إن وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية، ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة فقد تعددت تعاريف التمويل المصرفي نذكر منها:

- **التمويل المصرفي:** هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليهما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع إستثماراتها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر بها[1].
- "هو توفير الأموال البنكية المطلوبة من العملاء وبالتكلفة المناسبة التي بواسطتها يتم الحصول على رأس المال وإستعمالها من مختلف العمليات أو توفير المال اللازم للإستثمار في قطاع معين بغض النظر عن مصدره.
- ويعرف أيضا: "قيام البنوك بتوفير إحتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الإقتصاديةالإستثمارية ودعمها وتنميتها".
- "هو أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن إستخدامها من جانب الأفراد ومنشات الأعمال والحكومات"[2].

من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أن التمويل المصرفي هو توفير الأموال البنكية المطلوبة، من إقتراض العملاء مبلغ معين من النقود من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من أجل المساهمة في مشروع معين، وكذا تحقيق البنك عائد والذي يتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف.

ثانيا: مصادر التمويل المصرفي

تحتاج المؤسسة المالية لمصادر التمويل وذلك لتغطية حاجات طارئة أو موسمية أو عندما تتوسع وقد تعتمد المؤسسة على ذاتها في التمويل من خلال تلبية احتياجاتها التمويلية.

مصادر تمويل قصيرة الأجل:

[1] الياس عقال، مرجع سابق، ص37.

[2] حسن عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة، 2000، ص23.

❖ **من حيث طبيعتها:**

- **الائتمان التجاري:** الدائنون يعرف بأنه قصير الأجل ويمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض بيعها ويلجا لهذا النوع في حالة عدم كفاية رأس المال وعدم القدرة على الحصول على قروض بنكية وغيرها من القروض.
- **الائتمان المصرفي:** يعتبر ثاني أهم مصدر للتمويل قصير الأجل بالنسبة لمنظمات الأعمال ويقصد به كل أنواع القروض التي تحصل عليها المنشاة في المؤسسة المالية والمصارف خاصة وتلجا المنظمات إلى استخدام الائتمان المصرفي في الحالات التالية:

✓ عندما تكون احتياجات البرنامج التشغيلي للمنظمة تتعدى ما توفره مصادر التمويل التلقائية.

✓ عندما تكون سمعة المنشاة في السوق في صورة يصعب معها على الإطلاق الحصول على إحتياجاتها أو على الأقل بشروط معقولة.

✓ عندما تكون المنظمة حديثة العهد تلجا إلى الإئتمان لكسب ثقة الجهات المانحة لها.

❖ **من حيث الشكل:**

إن الحصول على مصادر التمويل قصيرة الأجل يمكن أن يتم في أشكال مختلفة يمكن حصرها في فئتين هما[1]:

- **تمويل قصير الأجل بضمانات:**

إن الجهات المانحة للتمويل قصيرة الأجل تتعامل مع المنظمات أخذا بعين الاعتبار وضع الهياكل المالية للمنظمة الطالبة للتمويل فكلما زادت مصادر التمويل قصيرة الأجل غير المكفولة بضمانات عن حد معين زادت درجة تأكد الجهات الممولة من دخول المنظمة صاحبة الطلب للأموال فئة خطر ويحتاطون مقابل ذلك عن طريق المطالبة بتقديم ضمانات معينة مقابل أي شكل من أشكال التمويل قصير الأجل وهو ما يعرف بمصادر التمويل المكفولة بضمانات وهنالك العديد من الضمانات التي يمكن أن تقترن بمصادر التمويل قصيرة الأجل مثل الإيصال الموثوق...الخ.

- **تمويل قصير الأجل من غير ضمانات:**

[1] نورالدين خبابة، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1997، ص470.

هي كل أنواع الائتمان التي يتم الحصول عليها من غير ضمانات ويمكن أن يكون بصورة الإئتمان المصرفي أو مصادر ثانوية أخرى غير مضمونة تتمثل عادة في تسبيقات العملاء الأوراق التجارية القروض التي تحصل عليها المنشاة من جهة أخرى.

مصادر التمويل متوسطة أو طويلة الأجل:

تعرف مصادر التمويل طويلة الأجل بهيكل رأس المال وتعتبر قرار تشكيلي

- ✓ تختلف مصادر التمويل متوسطة الأجل عن قصيرة الأجل في أن الأولى تستخدم لتغطية الاحتياجات المالية قصيرة الأجل والممثلة في احتياجات الموسمية المؤقتة؛
- ✓ وتعتبر مصادر التمويل قصيرة الأجل مصادر تصفية ذاتية وذلك إنا لأصول التي يتم تمويلها باستخدام مصادر التمويل قصيرة الأجل يتولد عنها تدفقات نقدية كافية لسداد القروض في مدة أقل من سنة إما المتوسطة الأجل فتستخدم لتمويل الجزء الدائم من رأس المال.

المطلب الثاني: مفهوم تمويل المشاريع الفلاحية وأهميتها

يعتبر التمويل العنصر الأساسي لأي نشاط اقتصادي سواء كان تجاري أو صناعي أو فلاحي، وذلك من اجل توفير الأموال اللازمة لتغطية المشاريع الفلاحية المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة، حيث يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية المهمة، التي تساهم في زيادة الدخل الوطني وذلك من أجل تحقيق التنمية الفلاحية.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي

قبل هذا نتطرق إلى تعريف المشاريع الفلاحية:

المشاريع الفلاحية هي تلك المشاريع التي ترتكز نشاطاتها على البنيان الفلاحية بشقيها (نباتي وحيواني) أي يتم في المشروع الفلاحي الإستثماري إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي للحصول على العائد التمثل في الإنتاج النباتي والحيواني وإستغلاله أو بيعه للحصول على العوائد النقدية.

هناك عدة تعاريف مختلفة للتمويل الفلاحي نذكر منها ما يلي:

يعرف التمويل الفلاحي على أنه: "توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم"[1].

ويعرف كذلك على أنه: "يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة إستغلال أراضيهم، وكذلك إستصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على إستخدام أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة بإستصلاح الأراضي وتهيئته، وتدعيم الري وإستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التمويل الفلاحي بأنه: هو توفير الأموال اللازمة من أجل استصلاح الأراضي الزراعية للفلاح، وذلك من خلال توفير الوسائل الضرورية والمتمثلة في كل من الماء والأرض، والأسمدة والآلات الخاصة، وكذلك اليد العاملة المؤهلة من اجل تطوير المجال الزراعي والإنتاجي للقطاع الفلاحي.

ثانيا: أهمية تمويل المشاريع الفلاحية

وتتمثل فيما يلي:

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛
- زيادة الكفاءة: يمكن للتمويل أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة؛
- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها؛
- الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الاخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة، فالطقس والمرض والسعر هي إخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

[1] بودربالة محمد، فتاحي العيد، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية– دراسة حالة مؤسسة جمعيات الجنوب الفلاحية بأدرار**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017/2016، ص33.

[2] بونوة شعيب وبودلال علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 22/ 23 10. 2002، ص135.

المطلب الثالث: طرق تمويل المشاريع الفلاحية

من بين طرق تمويل المشاريع الفلاحية نذكر منها ما يلي[1]:

أولا: أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 06 أفريل 1990 بمثابة الحد الفاصل الذي يعطي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مكانته الحقيقة، ودوره الفعال داخل الإقتصاد الوطني، حيث تشكل البنوك المحور الأساسي من أجل تطوير التنمية الاقتصادية، بعد الإصلاحات أصبح بنك الجزائر يقوم بعملية إعادة التمويل وبشروط مقيدة، حيث تم تحديد معدل إعادة الخصم من 10% إلى 75% معدل الفائدة 20% خلال سنة 1990 و1994.

ثانيا: تحديث طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي

عرف تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي بعض التحولات خلال صدور قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية إبتداء من سنة 1991، حيث تم الإعتماد على السيولة وضمانات التسديد وتغطية المخاطر، فالتحول الذي عرفه القطاع إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل خاصة تم إدخال الدراسة المالية والإقتصاديةللمشاريع الفلاحية، كما حدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية شروط تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة من أجل تجنب المخاطر.

ثالثا: تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي

إن الإستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار القانون النقد والقرض، كانت تهدف إلى تحرير أسعار الفائدة والتحكم في السيولة النقدية لدى البنوك، مما أدى إلى إرتفاع معدل الفائدة في القطاع الفلاحي، حيث تم تحديد معدل الفائدة بالنسبة للقروض الموسمية 8% مقابل 20% للقروض الموجهة لمختلف القطاعات و6% و5% بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل.

رابعا: إعادة جدولة القروض الفلاحية

[1] بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، **تنمية القطاع ألفلاحي وتدعيمه بالجزائر– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة عبان رمضان 468– البويرة**، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند اواحاج، البويرة،2018-2019،ص36- 37-38.

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر 17/07/1994 يعمل رقم 115_94 حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح، والمتمثلة في فوائد ودفعات مستحقة في نهاية السنة.

المبحث الثالث: سياسة التنمية الريفية في الجزائر

إن الريف كان ولا يزال هو عصب المجتمع الجزائري، لأن الوثبة الحضارية المرتقبة لابد وأن تستند على ريف متقدم ومتطور، والجزائر كغيرها من الدول النامية سارعت منذ الاستقلال إلى تبني مجموعة من السياسات المتتالية والمترابطة للنهوض بالمجتمع الريفي في جميع المجالات.

المطلب الأول: مسار التنمية الريفية في الجزائر

في هذا المطلب سنتناول سياسات التنمية الريفية في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية سنة 2009.

أولا: السياسات الزراعية في الجزائر (1962–2000)

بعدما حقق الشعب الجزائري الإستقلال الوطني، واجه صعوبة أخرى لا تقل عن الأولى، بل هي المهمة الأصعب وهي تنمية البلاد وتحديثها، حيث بعد تشكيل الحكومة الوطنية الأولى في الجزائر سنة 1962، لم تعثر على فلس واحد في الخزائن وبالتالي وجدت أمامها شعبا يواجه خطر المجاعة، وبلدا مخربا، وإقتصادا مختلا تعمه الفوضى، وعليه كانت المهمة الرئيسية للحكومة أن تنطلق في إصلاحات استعجاليه[1].

1) السياسة الزراعية (1962–1980)

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين الأولى تعرف بمرحلة أفضلية الجانب الاجتماعي والثانية مرحلة الثورة الزراعية.

[1] حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985، ص 275.

-مرحلة أفضلية الجانب الاجتماعي نظام التسيير الذاتي (1962-1970)

بعد فرار المعمرين ونتيجة الأوضاع السياسية غير المستقلة بسبب صراعات ونزاعات على مستوى القيادة، مما ساعد على خلق بعض الفوضى الاقتصادية وإستولى الفلاحون على المزارع دون تدريب أو تكوين سابق، وباشروا في تسييرها حتى تدخلت الدولة وطرحت ثلاثة خيارات أساسية تمثلت في[1] :

- توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء ولكن سجلت عقبات فنية واقتصادية علاوة على تفتيت المزارع الكبرى؛
- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، ولكن هذا الخيار يتضمن مخاطر سياسية، اقتصادية واجتماعية، لأنه يؤدي إلى خلق طبقة جديدة رأسمالية تحتكر السوق الوطنية والتجارة الخارجية التي تناقض الاتجاه الاشتراكي؛
- التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة والإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها.

وقد اختاروا الحل الثالث لأنهم كانوا مفتقرين لكفاءات وخبرات، وأقيم نظام التسيير الذاتي من خلال إصدار مجموعة من المراسيم وتم تطبيقه من خلال ثلاث مراحل.

وبذلك أصبح التسيير الذاتي إحدى خصائص الاتجاه الإشتراكي في الجزائر[2].

لقد جاء من أجل حماية الإنتاج الفلاحي وتحسين الحياة في الريف بإعتبارهالموقع الجغرافي للتطبيق، وأن يرفع تحدي المعمرين الذين حاولوا تدمير كل الممتلكات وحاولت الدولة الجزائرية فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون[3].

وكانت هذه السياسة تعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الإستقلال، فهو من الناحية الإقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم نسبة كبيرة من

[1] حسن بهلول، مرجع سابق، ص277.

[2] محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص142.

[3] الحافظ ستهم، **التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال**، ترجمة مروان القنواني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص15.

الأراضي الزراعية باستمرار، كما تظهر أهميته الاجتماعية التي تقوم أساسا على تحرير العامل الزراعي بتملكه مع مجموعة للوحدة الإنتاجية وإشراكه في تسييرها[1].

-مرحلة الثورة الزراعية (1971-1980)

إن الثورة الزراعية ضرورة إقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي وهو ما سبب إنخفاض في مستوى معيشة الجماهير الريفية، وعدم قدرتها على المشاركة في التنمية الإقتصادية للبلاد. وتهدف هذه السياسة إلى خلق تطور حقيقي للزراعة وتنميتها، ضمان كرامة العامل، تأمين العدالة الإجتماعية. تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة منها وإعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان إستقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم[2].

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب وعوامل عديدة يمكن حصرها في نقص الأراضي مسالة التعاون، البرجوازية الزراعية، التعاون وإدارة الدولة، وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي[3].

2) السياسات الزراعية (1981-2000)

بعد تجربة الإصلاحات السابقة كان لابد من تعميق التفكير في إصلاح يتجاوز تلك النقائص، خصوصا وأن فترة الثمانينات شهدت إصلاحات كلية شملت جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية، وبعدها جاءت مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الزراعي من خلال القيام بعملية تطهير وتخلي الدولة عن تسيير الوحدات الإنتاجية الفلاحية.

---

[1] محمد السويدي، مرجع سابق، ص157.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص32.

[3] عبد القادر جلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، بيروت، 1982، ص205.

-مرحلة تحرير وتحسين الأداء الزراعي (1981-1990)

هدفت الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة إلى تجسيد مسار التحول التدريجي للقطاع الزراعي بداية بتحرير سوق الخضر والفواكه، ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية، تقرر مسار تحول القطاع الزراعي عن طريق إعادة تنظيم وهيكلة الأملاك المسيرة ذاتيا[1].

-مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (برنامج التكييف الجهوي) 1991-2000.

جاءت عملية إعادة الهيكلة من أجل إعادة تنظيم القطاع الفلاحي فحاولت الدولة خلال هذه العملية القضاء على النتائج السلبية المحققة سواء في قطاع التسيير الذاتي أو في قطاع الثورة الزراعية، حيث نلاحظ مما سبق أن كلا النظامين لم يستطع الوصول إلى الأهداف المرجوة[2].

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- إسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها؛
- سياسة دعم أسعار المداخلات والمخرجات الزراعية والتي إستمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك؛
- حرية التجارة الخارجية والأسواق؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصيتها تدريجيا وجزئيا؛
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة**، مشروع جويلية 2004، ص27.

[2] حويشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص134-135.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2006)

تبعا للخبرة المستخلصة من التجارب السابقة جاء المخطط الوطني للتنمية الريفية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة التي كانت سائدة حتى الأن وليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي والعمل على تجسيد صيغ جديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية[1]، فمسار التحويل الذي بدأ في المجال الفلاحي عرف دفعا جديدا مع تطبيق هذا المخطط الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابق السياسي عن العمل الفلاحي ورد الإعتبار لبعده الإقتصادي، لتكييف الفلاحة مع محيط التنمية الوطنية.

لقد حضي قطاع الفلاحة بإهتمام كبير من قبل القيادة الإقتصادية والسياسية في الجزائر وأصبح هذا القطاع يمثل أولوية في خطط التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية، وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع، فهو عبارة عن ألية خاصة ترمي الى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[2].

1) توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية (2000–2003)

لقد تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهشمة، وقد جاء هذا المخطط بإعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوطات الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في أضعاف قواعد الأمن الغذائي للجزائر وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي إنقطاع التلاحم

[1] اوشن فاروق، **تقييم اثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة– دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص 26-27-28.

[2] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص8.

والسلم الإجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري، ويعتبر هذا المخطط كإمتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

2) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2006)

يسعى هذا المخطط لإدماج المستثمرين والفاعلين الإقتصاديين الآخرين مع السلطات العمومية، ويهدف أيضا إلى تطوير الأنشطة الفلاحية وتوسيع الأراضي الرعوية وقد أنفقت له مبالغ ضخمة تقدر بأكثر من 15 مليار دينار جزائري سنة 2006، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمثل أساسا حول:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي؛
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الإستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة ذات الإحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم إستكمال تأهيلها؛
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها بإعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة).

ثالثا: سياسة التجديد الريفي (2006-2009)

في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي صدر في القانون رقم 01-20 المؤرخ في سنة 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تم في سنة 2006 تبني سياسة جديدة هي سياسة التجديد الريفي والتي تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية متكاملة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصيتها، مؤهلاتها ومعوقاتها.

1) مفهوم سياسة التجديد الريفي ودعائمها

–مفهوم سياسة التجديد الريفي

من خلال تسميتها تدعو سياسة التجديد الريفي كل الفاعلين إلى تجديد أنفسهم بأنفسهم، وان يعيدوا النظر في دورهم، مهمتهم ومناهجهم، وأن يعيدوا دراسة طرقهم العملية وإجراءاتهم حتى يأخذوا موقفا جديدا أحسن، وأن ينجحوا في محيط جديد في طور البناء[1].

كما أن سياسة التجديد الريفي هي عبارة عن محاولة لاستدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في إستراتيجيات تعتبر محور هذه الساسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي، وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص وتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حكومة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[2].

–دعائم سياسة التجديد الريفي

تتمثل الدعائم الثلاثة لإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي في[3]:

❖ التجديد الفلاحي

ويتم ذلك من خلال:

- إنطلاق برامج التكثيف؛
- العصرنة واندماج لميادين واسعة للإستهلاك؛
- التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الإستهلاك؛

---

[1] رجراج محمد، حداد محمد، **التجديد الريفي وآثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف**، مجمه مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 07-08 ديسمبر 2014، ص7.

[2] طالبي رياض، القري عبد الرحمان، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 6.

[3] المرجع نفسه، ص6.

- ضمان حماية المدخول الفلاحي.

❖ **التجديد الريفي**

من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها.

- حماية الأحواض المائية؛
- تسيير وحماية الإرث الغابي؛
- محاربة التصحر؛
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي؛
- التدخل المدمج وتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

❖ **برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني**

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في التكوين، خبرة إستشارية متخصصة، مرافقة جواريه مدعمة مستهدفة، الإتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي[1].

2) متطلبات سياسة التجديد الريفي وأهدافها

سياسة التجديد الريفي لها متطلبات تقوم عليها، وأهداف تسعى لتحقيقها.

[1] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص8.

–متطلبات سياسة التجديد الريفي

وتتمثل فيما يلي[1]:

❖ الحصول على الموارد الطبيعية:

ما يزال العقار الفلاحي، الموارد المنجمية والغابية صعبة البلوغ اليها من طرف سكان الريف، بقدر ما يتعذر عليهم إدراك القواعد والأنماط السارية المفعول في هذا المجال، فالإشكالية القائمة في هذا المجال لا ينبغي أن تطرح مستقبلا من حيث المفهوم القانوني، لكن بمدى قدرة المستثمر في الحصول على المورد الذي يطلب إستغلاله بطريقة مستدامة.

بحكم بعد سكان الريف عن مصادر اتخاذ القرار، فإنهم يجدون صعوبة في الحصول على الموارد المالية التي جندتها السلطات العمومية، يمكن أن تكون بداية الحل من خلال تخصيص بنك الفلاحة والتنمية الذي يقوم بتطوير منتجات مالية خاصة بالعالم الريفي وبالأنشطة الريفية، إضافة إلى تدعيم الإطار التعاضدي الفلاحي للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وتكفل أفضل للعمليات المصرفية التي أهلت للقيام بها.

أما بالنسبة لتمويل العمليات العمومية ذات الطابع الإقتصاديوالإجتماعي فقد أنشات السلطات العمومية عدة صناديق للمساهمة، حسب طبيعة القطاعات المستهدفة في التنمية الريفية.

❖ نظام الحماية الاجتماعية وحق العمل:

منذ توحيد نظام الضمان الاجتماعي، يخضع المؤمنون الحاليون والمحتملون للنظام العام من أجل تكفل أفضل لتسيير المستثمرات الفلاحية وأشكال المستثمرات العائلية. كما يتعين توسيع نظام الحماية الاجتماعية ونظام التقاعد ليشمل الزوج ولفروع غير العاملين، أما في مجال علاقات العمل فان قانون العمل الذي يسير هذه العلاقات غير مكيف مع العالم الريفي، وخاصة إذا تعلق الأمر بالعمل الموسمي أو بمدة عقد العمل أو بتعدد النشاط، حيث لا ينبغي أن تكون صفة المستثمر الفلاحي متنافية مع النشاط الموسمي في الصناعة والخدمات.

---

[1] سيار زبيدة، **دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص 289-291.

❖ **دعم التنظيمات الريفية:**

تتطلب سياسة التجديد الريفي انخراطا فعليا أكبر من طرف المنظمات الريفية والفلاحية والجمعيات القروية، التي تسمح بالتعبير عن الطلب الاجتماعي وبتنظيمه، وكذلك توفر لأعضائها إطار عمل جماعي ومتضامن، بقدر ما يتطابق ذلك ومبادئ وأسس التجديد الريفي (المشاركة، التشاور، الشراكة بين القطاع العام والخاص مسؤولية المتدخلين) فهي معترف بها وبتمثيلها على المستوى المحلي، فقد فرضت نفسها في العديد من الحالات بإعتبارها هيئات وساطة بين السلطات المحلية وسكان الريف.

❖ **الجهاز التشريعي:**

تحتاج سياسة التجديد الريفي من أجل تجسيد المبادئ التي تعلنها والأهداف التي تتوخاها، إلى جهاز تشريعي مكيف يسمح بإعطاء قاعدة قانونية قوية لمفاهيم التنمية الريفية والآليات والأدوات التي تستلزم ترقيتها، فالإعتراف بهوية الإقليم الريفي وضرورة تخصيص معاملة خاصة به، الإندماجالقطاعي، تنسيق التدخلات، تحتاج إلى تكريس قانوني قادر على جعل التجديد الريفي أولوية دائمة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد وعنصرا مهما في تماسكها الإجتماعي وتلاحمها الإقليمي.

3) أهداف سياسة التجديد الريفي

يهدف التجديد الريفي المرسوم ضمن سياسة وطنية والمتفاعلة مع مجموع المؤسسين الفاعلين المحليين والوطنيين إلى[1]:

- تجديد الرؤية إتجاه العالم الريفي ورسم معالمه في المستقبل؛
- إكتشاف قدرات العالم الريفي من خلال إقامة دعائم سياسية، إقتصادية، وإجتماعية قوية؛
- تنشيط الوسط الريفي وتوعية شباب الريف في حركة المواطنة؛
- المساهمة في إحياء المناطق الريفية، بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الإقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية؛
- تحفيز إقتصاد جواري، بتنظيم الأنشطة من مختلف القطاعات الإقتصاديةوالإجتماعية؛

[1] شاوش عبد القادر، **الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة**، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 2013، ص445.

- تشجيع تنويع الأنشطة وتعددها لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي؛
- استغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذو نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية.

المطلب الثاني:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه تلك الإستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنه وتطوير قطاع الفلاحة و فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[1].

وهو كذلك عبارة عن ألية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، بهدف الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والإستعمالالعقلاني للموارد الطبيعية وكذا إستصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات[2].

وأما عن أهداف هذا المخطط هي كالتالي:

- الحماية والإستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الإندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)؛
- ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي؛
- ركائز المخطط الوطني للتنمية الريفية.

---

[1] يونس صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000–2014**، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2015/2014، ص135.

[2] سالم أقاري، **تقييم سياسة التجديد الريفي والفلاحي في الجزائر (2014/2009)**، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، 2016/2015، ص128.

يقوم هذا المخطط على عمليات أساسية لإستصلاح الأراضي في شمال وجنوب الجزائر وكذلك تحويل أنظمة الإنتاج والإستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة، بهدف إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية (المياه والأراضي) التي من شأنها بعث التنمية المستدامة، لهذا إتخذت الدولة المعطيات الإقتصاديةوالإجتماعية والفنية بعين الإعتبار، حيث إن هذا المخطط الوطني يندرج في إطار زيادة التنافسية لهذا القطاع وجلب إستثمارات خارجية والبعث الحيوي للقطاع الفلاحي من جديد[1].

المطلب الثالث: إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي

تركز معالم سياسة التجديد ألفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت2008، حيث حدد هذا القانون معالمها وتطورها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني[2].

ومن الأهداف الأساسية لهذه السياسة هي:

- ✓ مساهمة الإنتاج ألفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ✓ ضمان حماية الأراضي والإستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الإستعمالالفلاحي؛
- ✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وتتمثل محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الأتي[3]:

---

[1] سالم أقاري،مرجع سابق، ص129.

[2] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص08.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16/08 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادر في 10 أوت سنة 2008.

1-التجديد الفلاحي:

يهدف من خلال هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج بمعنى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية،وكذا توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع هذا المحور هو الآخر يعتمد على الأدوات التالية:

- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)؛
- المهارات والبنايات التحتية؛
- التكوين[1].

2- التجديد الريفي:

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للاقا ليم الريفية فقد جاء بفكرة أنه لا توجد تنمية بدون إندماج على المستوى القاعدي للتداخلات.

وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي والتنمية الريفية التساهمية فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الإقتصاديةوالإجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان كل هذا من الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

ويستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاح في أهدافه ومداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر مثل:(الجبال السهوب الصحراء).

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة في الواقع، مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية، والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، وإستصلاح الأراضي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، ص01.

المطلب الرابع: الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الريفي والفلاحي

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا إستراتيجية انطلاقا من سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وفي إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2014-2010)، والهدف من ذلك كله هو إنعاش القطاع الفلاحي لدعم أسس الأمن الغذائي في الجزائر ومن هذه الأهداف[1]:

1- تأمين المستثمرين الفلاحين فيم يخص العقار:

جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنع الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر، أي فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الإحتكار تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، وأخيرا ضمان إستغلالها الدائم.

2-مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي:

-علاوة على مسح 41مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر ب 200 مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014 هذا الأخير يرمي إلى:

-الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعير جميع المنتوجات مثل: القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين.

تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20و 30 بهدف إقتناء البذور والأسمدة' وكذا إقتناء آلات زراعية أو تجهيزات فلاحيه (جمع الحليب، معاصر الزيتون...).

-التيسير في منح قروض فلاحيه بدون فوائد " قرض الرفيق"، من خلال تحمل الأعباء المتعلقة به.

[1] مجدولين دهينه، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة الدكتوراه الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص174.

3- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة:

تهدف الدولة الجزائرية من خلال هذه الخطة والإستراتيجية إلى توجيه الإستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي، الذي من الموقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويكون ذلك من خلال توسيع المساحات المسقية على ما يزيد عن 20 هكتار بفضل المياه التي توفرها حوالي 10سدود موزعة عبرشمال الوطن وكذا الهضاب العليا إضافة إلى المياه الجوفية الصحراوية.

4- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:

وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة ومرافقته، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وفي هذا الإطار تم ضبط تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني، حيث إستقطب كل هذا إهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة.

وفي هذا الإطار تم تسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والاغراس والحيوانات الولودة ذات جودة عالية، إضافة إلى استحداث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع واستعمال الإنتاج المحلي للحلي.

5-تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير:

سعت الجهات الوصية على قطاع الفلاحة في الجزائر إلى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع وضبط سوق المنتوجات الفلاحية وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وبمساهمة شركاء أجانب[1].

[1] سفيان عمراني، مرجع سابق،ص09.

المطلب الخامس: إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2019/2015

لقد كان قرار الدولة الجزائرية مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة 2019/2015 بعد نتائج البرنامج والخطة السابقة 2014/2009، وتدعيمها ببرامج جديدة.

1-الأهداف الجديدة لسياسة ا لتجديد الريفي والفلاحي 2019/2015:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- ✓ المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة؛
- ✓ إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها؛
- ✓ الإستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية؛
- ✓ دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة؛
- ✓ الإهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها؛
- ✓ إقامة برامج لدعم تربية المواشي؛
- ✓ تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات الغير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

أما فيما يخص نسبة الإنتاج المسطرة للوصول إليها من خلال هذا البرنامج (برنامج التجديد الفلاحي والريفي2015 /2019):

الجدول رقم(01) يوضح كمية الإنتاج الفلاحي المراد تحقيقه في حدود 2019

نوع المنتوج	الكمية(طن)
الحبوب	**70000000**
الأعلاف	**51000000**

[1]Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural, 21ème session d'évaluations, p5.

الخضر الجافة	**1300000**
الطماطم الصناعية	**11500000**
الزراعات في السباخ	**161000000**
البطاطس	**68000000**
منتوج الكروم	**8000000**
الحمضيات	**13500000**
الزيتون	**800000**
التمور	**12500000**
اللحوم الحمراء	**6300000**
اللحوم البيضاء	**5800000**
الحليب(3.10لتر)	**4300000**
البيض(3.10وحدة)	**8200000**

***Source**:* Ministère de l'agriculture et du développement évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole l' p7.

-برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

في هذا الإطار تم إبرام عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية ووزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات (**2017/2015**) والغرض من ذلك هو رفع نوعية التكوين.

إضافة إلى كل ذلك عصرنة أنظمة التكوين والإرشاد الفلاحي، وتقوية البرامج التكوينية وتقوية الشراكة مع وزارة التعليم والتكوين المهني ، وإقامة عقود شراكة مع البلدان المجاورة، وفي سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي تقرر إنشاء إذاعة خاصة (**RIF TV**)، لتنمية وتفعيل الإرشاد الفلاحي، وكذا إعادة تنظيم أنظمة الإعلام وشبكة المعلومات الفلاحية[1].

[1] يونس صاحب، مرجع سابق، ص190.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى التنمية الريفية، ومختلف التعاريف التي تناولت هذه المواضيع بالإضافة إلى العناصر والأبعاد التي تقوم عليها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

كما تناولنا متطلبات التنمية الريفية منها: وضع سياسة وطنية للتنمية الريفية، ترشيد سياسات وقرارات التنمية الريفية.

وكذلك توصلنا إلى أن التمويل المصرفي يختلف حسب الحاجة إليه والجهة المصدرة، إضافة لطبيعة المؤسسة، كما تختلف شروط وضمانات منح الائتمان بإختلاف ظروف الطلب والحاجة.

يختلف التمويل حسب طبيعة المؤسسة ونوعية الإستثمارات، ومن بين الإستثمارات التي أصبحت تعتمد على التمويل المصرفي في تمويل مشاريعها قطاع الفلاحة بإعتباره من القطاعات المنتجة التي تساهم في زيادة الناتج الداخلي وخفض الواردات، إهتمت به السلطات من خلال الإصلاحات التي قامت بها خاصة فيما يتعلق بالمنظومة القانونية والتشريعات واللوائح المنظمة.

وقد تبنت الجزائر العديد من السياسات في المجال الفلاحي والريفي خاصة بعد الأزمة الأمنية التي مست كل الجوانب، إتجهت هذه السياسات إلى تشخيص الأوضاع والتي على أساسها تحدد البرامج وتضع الخطط المناسبة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

تعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاقتصاد والسياسة والإدارة والاجتماع، ولا يقتصر أمر على إهتمام الأكاديميين في هذه القضية بل يشاركهم ذلك الإهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع ككل.

وتعد التنمية الريفية من أهم هذه الإهتمامات لكونها إستراتيجية أساسية للتنمية في المناطق الريفية لتحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي، ولتكوين قاعدة أساسية للتنمية الإقتصادية من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في الريف، إن أهمية وجود التنمية في المناطق الريفية تظهر بصورة أوضح إذا ما علمنا إن أغلب المناطق الريفية تعتمد على مواردها الطبيعية بالدرجة الأساسية لتأمين سبل المعيشة، وعليه فإن المراحل التي مر بها مسار التنمية الريفية في الجزائر منذ الإستقلال يعد ضرورة للإستعاب الأحسن لضمان المستقبل و بناء سياسة فلاحية وريفية ناجعة تسمح برفع الرهان المحدد في توفير الأمن الغذائي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرض إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول تمويل مشاريع التنمية الريفية

المبحث الثاني: المصرفي للمشاريع الريفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مشاريع التنمية الريفية بولاية برج بوعريريج

المبحث الأول: أساسيات حول تمويل مشاريع التنمية الريفية

تنفرد مشاريع التنمية الريفية بخصوصيات تميزها عن باقي المشاريع الأخرى فيما يتعلق بجانب التمويل وهذا نظرا لطبيعة القطاعات التي تنشط بها والخصوصية المناطق الريفية، وفي هذا المبحث سوف نتناول أهم خصائص تمويل مشاريع التنمية الريفية.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الريفية

أولا: تعريف المشاريع الريفية

لقد تعددت تعاريف المشاريع من باحث لأخر ومن إقتصادي لأخر حيث نجد أن المشروع بصفة عامة هو:

- يمكن القول أن تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة قد أثار جدالا كبيرا في الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمر تلك المشروعات نظرا لتعدد المعايير المستخدمة في تحديد المفهوم وعموما يطلق إصطلاح المشروعات الصغيرة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك المشروعات المتوسطة، وهذا الإصطلاح يعطي انطباعا خاطئا بأن بعض المشروعات تتميز بإنخفاض حجمها فيقال مثلا صناعات النسيج أو الصناعات الجلدية أو الصناعات الخشبية صغيرة وهذا لا يعني أن جميع المنشآت التابعة لهذه المشروعات تكون ذات أحجام صغيرة ولكن يعني أن طبيعة التكنولوجيات المستخدمة في هذه المشروعات تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية بحيث يمكن إتمام كل منها أو بعضها بشكل منفصل في منشئات ذات طاقة إنتاجية منخفضة نسبيا.[1]
- كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره، ويعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 17-18.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات اقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، 2015، العدد 16، ص 26.

- ✓ وتعتبر المشاريع في المناطق الريفية مشروعات صغرى سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية، والمشروع هنا هو ذلك النشاط المحدود المدر للدخل من قبل شخص أو أكثر في الإطار المحلي، وبتمويل من قبل المستفيدين. [3]

ثانيا: أنواع المشاريع الريفية

تجدر الإشارة الى أن الصناعات الاقتصادية غالبا ما تكون خارج المدن في البلدان المتقدمة وجزء منها يكون في المناطق الريفية، وبالتالي يقتضي الأمر إبراز فرص الإستثمار بالمناطق الريفية وهناك عدة قطاعات يمكن أن تشكل مجالا للإستثمار نذكر منها:[4]

1. المشاريع الريفية لقطاع الفلاحة

جبال الريف تخلق من أنشطة اقتصادية معاصرة ومتطورة لذا يزاول الريفيون أنشطة اقتصادية معدودة، أساسا الزراعة والفلاحة التي تتناسب مع المنطقة الريفية، والتي تلعب دورا حيويا في حماية النظام الإيكولوجي الحساس للمنطقة، فهي وسيلة فعالة لتهيئة وتسيير الموارد الطبيعية وهي المفتاح الرئيسي في خلق وبناء المحيط الطبيعي، كما أنها تسمح بحماية عدة أنواع من النباتات والحيوانات أما بصفة مباشرة عن طريق الإستغلال والإنتاج المباشر لهذه الأنواع، أو بصفة غير مباشرة عن طريق صيانة أماكن وحقول الرعي، وتساهم في ذلك في تمويل السوق الوطنية وحتى العالمية بمنتجات ذات جودة عالية وأصلية، تحظى بمنافسة كبيرة، كما تعمل على الحفاظ على المهارات المتعلقة بالصناعات والحرف التقليدية

إلا أن هذه الظروف الطبيعية (لإرتفاع، الإنحدارات، التضاريس...الخ) والمناخية للمناطق الريفية تحد من التوسع في هذا القطاع، وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

[3] عبد الماجد بله عبد الساوي، **دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي**، مجلة العلوم الاقتصادية، 2015، العدد 16، ص 26.

[4] رحيم حسين، براهيم شاوش توفيق، **مداخلة حول التنمية الريفية في المناطق الجبلية**، الملتقى الأول حول من اجل تنمية ذاتية في سوق اهراس 17-18 ماي 2008، جامعة سوق اهراس، الجزائر، ص 3.

-تبقى الأراضي الفلاحية القابلة للإستغلال محدودة ومعرضة للسيول وإنحرافات التربة خاصة في المناطق الجبلية ولا يمكن إستغلالها إلا بطريقة تقليدية لصعوبة إيصال الآلات والمعدات التقنية لأماكن الإستغلال.

-كثيرا ما تكون المردودية الإنتاجية للهكتار الواحد في المناطق الجبلية أقل بكثير منها في المناطق السهلية، وبالتالي لا تسمح بالحصول على مداخيل إضافية تعويضية يعاد إستثمارها.

إن الكثافة السكانية الضعيفة وقلة الأنشطة الإقتصادية أدى إلى تمركز الخدمات العمومية ومصادر التموين والأسواق في الأقطاب الحضرية مما يولد تضييع للوقت وأعباء إضافية في نقل السلع والبضائع، وبالتالي تنعكس على تكاليف الحصول على المداخلات المستعملة في النشاط الزراعي وبالتالي على سعر التكلفة، فإذا أردنا التحدث على وجه الخصوص عن الزراعة الشجرية كزراعة أشجار الزيتون وأشجار الفواكه، وكذا تربية النحل ومن المناسب هنا التذكير بأن الفلاحة تعد أهم نشاط، فالمناطق الريفية وعلى المستوى العالمي، وبغرض تشجيع هذه الفلاحة يمكن إقتراح النقاط التالية:

- ✓ تقديم مساعدات ودعم موجه لعصرنة المستغلات كالحصول على آلات ومعدات خاصة لتربية المواشي.
- ✓ تسيير أفضل لعملية تخصيب الأراضي المستغلة على أسس عملية واستصلاح أراضي أخرى لزيادة المساحات الزراعية وكذا صيانة حقول الرعي، والعمل على شق الطرق والممرات في الأملاك بها يسمى ببرامج تهيئة الأقاليم.
- ✓ تنظيم معارض ومسابقات جهوية ووطنية من شانها الاستثمار للمنتجات الفلاحية مع تحديد معايير جودة ووضع علامة "منتج ريفي أو جبلي" وتقديم جوائز تشجيعية للفلاحين، والذي يستنبط الحركة السياحية في المناطق الريفية.

2. المشاريع الريفية لقطاع الصناعة

يمكن إنشاء قطاعات وورشات صغيرة هذا أفضل من بعض الحرف والصناعات التقليدية، وهناك أصحاب حرف من المناطق الريفية قد يكون بعضهم مستعد للإستثمار و سيكفي منحه الدعم المعنوي وبعض التسهيلات الإدارية لإنشاء مؤسسة أو ورشة يستغل من خلالها عدد من شباب المنطقة محل الاستثمار، ولما لا التفكير في اقتراح إنشاء منطقة نشاط بالمناطق الريفية ولو كانت متواضعة ولعل ذلك أكبر فائدة من بناء

مبنى، محلات تجارية وحرفية ويمكن الاستفادة من البرنامج الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة ومختلف أصناف الدعم الذي تحظى به عملية إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة.

3. المشاريع الريفية لقطاع السياحة

إن التنمية السياحية في أي منطقة لا تعتبر هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحسين وضع المجتمعات في المناطق الريفية خاصة، وبالتالي يعود النفع على المجتمع كله من خلال الإستفادة من الموارد المتاحة وتختلف أساليب الاستفادة تبعا لأسلوب التنمية المتبع ففي مجال السياحة والزراعة في المناطق الريفية، يتم الإعتماد بصورة أساسية على الموارد البيئية المحلية: الطبيعية، البشرية، العمرانية...الخ بحيث يتم الإستفادة منها في توفير بيئة ملائمة لتقديم منتج سياحي محلي متميز دون الإضرار بخصائص البيئة وبصورة تعمل على تحقيق الاستفادة من هذا المورد لأكبر وقت ممكن، بحيث يكون هناك الكثير من الأفراد يريدون ويفضلون عطلهم بشكل جديد يحقق لهم فرصة الإبتعاد عن زحام وضوضاء الحياة الحديثة والتمتع بجمال ونقاء الطبيعة وثراء مناظرها وحياتها الريفية التقليدية وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية وذلك من خلال قيامهم بمجموعة من الأنشطة التي ترتبط بالبيئة المحلية منها على سبيل المثال:

- ✓ المشاركة في زراعة وحصد المحاصيل الزراعية؛
- ✓ التعرف بأنواع المزروعات وخصائصها؛
- ✓ مشاهدة أساليب تربية الحيوانات والاستفادة منها في الأنشطة الزراعية؛
- ✓ المشاركة في طهي المأكولات الشعبية والتقليدية، إضافة الى الأنشطة الأخرى التي تتناسب مع البيئة الطبيعية بشكل عام كركوب الخيل، كل ذلك بشكل أنماط جديدة لأنشطة العطلات ومسارات تجذب السواح لإستكشاف مناطق جديدة عليهم؛

وبالتالي يمكن إنشاء مركبات سياحية خاصة في المناطق الريفية التي تطل على مناظر طبيعية وتكون في شكل منتزه، ومجمع ريفي، وإستراحة ريفية حتى يجد إقبال من السواح، فعلى الأقل تأتي اندية الكشافة والمجمعات الرياضية، كما يمكن الإستعانة به في نشر ثقافة السياحة الريفية التي أصبحت ضرورة ملحة في ظل التطور التكنولوجي التي صاحبته أثار جانبية كثيرة تمثلت في التلوث البيئي بكافة أشكاله وإنكماش

المساحات الخضراء، الأمر الذي يساعد على الهروب من المدينة إلى أحضان الريف والطبيعة ويكون ذلك من خلال:

- ✓ محاولة العمل على المجتمع المحلي للمنطقة الريفية؛
- ✓ تقديم برنامج توضيحي لتثقيف كل من العاملين والسياح بالبيئة الطبيعية والثقافية المحيطية؛
- ✓ إستخدام بدائل ووسائل مستدامة للحصول على مياه؛
- ✓ توفير إحتياجاتها من الطاقة من خلال تصميمات طبيعية ومصادر متجددة للطاقة؛

-إستخدام الخدمات المحلية والتكنولوجيا التقليدية في البناء كلما أمكن، ودمج هذا في نماذج حديثة تحقق إستدامة أكثر يكون لها أقل تأثير ممكن على البيئة الطبيعية المحيطة من خلال فترة الإنشاء والتسيير.

ثالثا: مصادر تمويل مشاريع التنمية الريفية

يحتل موضوع التمويل حيزا كبيرا ضمن إهتمامات أصحاب المؤسسات، كونه يمثل وسيلة الحصول على مختلف أصول المؤسسة، ومن ثمة فإنه يعتبر المورد الذي بدونه ولا يمكن للمؤسسة الشروع في عملياتها الإستثمارية ومشاريع التنمية الريفية مثلها مثل باقي المشاريع تمول بمختلف المصادر التمويلية المتاحة بحيث يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى: مصادر التمويل التقليدية ومصادر التمويل الحديثة.

1) مصادر التمويل التقليدية

يعتمد صاحب المؤسسة في تمويل مشروعه من مدخراته الشخصي، التمويل الذاتي والقروض المصرفية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

-المدخرات الشخصية

وهي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل حيث يعزز عندها صاحب المشروع الأموال المقدمة للمشروع بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلا داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه، وتعتمد

نسبية عالية من المشروعات الصغيرة على هذا النوع من التمويل ولا بد من التنويه إلى أن دخول هذه المدخرات إلى العمل الذي يحولها من مدخلات مجمدة إلى إستثمارات منتجة.

-التمويل الذاتي

يشمل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها والتي حققتها المؤسسة من مختلف نشاطاتها والتي تبقى لديها بصفة دائمة أو لفترة طويلة، إضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات المكونة لمواجهة تكاليف حوادث مرتبط وقوعها بالمستقبل، يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل المستخدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث تكاليفه أو من حيث تعبيره عن قدرة المؤسسة على تمويل نموها، وهو ما سيكسبها ثقة الأطراف الخارجية، إلا أن ضعف هذا المصدر قد يمثل أحد العوائق أمام الحصول على القروض من المصادر الخارجية الأخرى.

-القروض المصرفية

تعرف القروض المصرفية على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد الأموال وفوائدها وللقروض المصرفية أنواع منها:

- ✓ القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستغلال؛
- ✓ القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستثمار؛

2) مصادر التمويل المستحدثة

نظرا للنقص الذي يعانيه أصحاب المشاريع مدخراتهم الشخصية، والصعوبات التي تواجههم عند طلب القروض من البنوك، تم إستحداث عدة وسائل للتمويل في التمويل بالصيغ الإسلامية (المزارعة، المساقاة، المغارسة، القرض الحسن، المشاركة).

المطلب الثاني: صيغ التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة في الجزائر

قصد توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإستحداث صيغ تمويلية جديدة تعطي نفس جديد لهذا القطاع ومن أهم هذه الصيغ نجد "قرض الرفيق" والموجه لتمويل الاستغلال و"القرض الايجاري" في المدى المتوسط والطويل.

أولا: قرض الرفيق

للتعرف على هذا النوع من القروض سيتم عرضه وفقا لما يلي:

1- تعريف قرض الرفيق:

إن قرض الرفيق هو قرض تشغيلي معزز من الدولة لتمويل المزارعين والرعاة الافراد، ويتم تنظيمه في التعاونيات أو في المجموعات الإقتصادية، تتراوح مدة سداده من 6 أشهر الى 24 شهر.[5]

تتمثل نشاطاته المستهدفة في:

- الحصول على المدخلات اللازمة للعمليات الزراعية (البذور، النباتات، الأسمدة...)؛
- الحصول على أعلاف للماشية، ومنتجات الأدوية البيطرية؛
- إقتناء المنتجات الزراعية التي سيتم تخزينها في إطار النظام التنظيمي للمنتجات الزراعية الكبيرة؛
- تربية المواشي.

2- مميزات قرض الرفيق:

هو قرض قصير الأجل تتراوح مدته بين سنة وسنتين، خال من جميع الفوائد أي لا يتحمل الفلاح هذه الفوائد بل تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كل الفوائد المترتبة عنه، أيضا هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك إتفاقية التمويل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهذا شرط يتوفر لدى كل البنوك التجارية.

[5] الموقع الرئيسي للبنك: http://www.Badrbanque.dz

3- الأشخاص المعنيين بهذا القرض:

- كل الفلاحين والمربين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها سواء فردية او تعاونية، مجمعات...الخ؛
- وحدات الخدمات الفلاحية؛
- المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا؛
- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن التجديد الريفي والفلاحي؛

4- شروط الاستفادة من مزايا قرض الرفيق:

- كل مستفيد من قرض الرفيق يسدد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الإستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد والإستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية؛

- كل مستفيد من هذا القرض لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بسنة في حالة تعرضه لظروف قاهرة، ويفقد حق التسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة وكذا يفقد حق إمكانية الحصول على قرض آخر؛

- البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه طلب الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروع؛

ثانيا: القرض الايجاري

للتعرف على هذا النوع من القروض سيتم عرضه وفقا لما يلي:

1- تعريف القرض الايجاري:

يعرف على انه عملية مالية وتجارية، تنتج علاقة بين البنك ومختلف لمتعاملين الإقتصاديين، في إطار عقد كراء للتجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع الإستثماري.

2- مميزات القرض الايجاري:

تتلخص لهم المزايا فيما يلي:

2-1: بالنسبة للمؤجر:

- ✓ يمثل إستثمار بعوائد مخرجة وضمانات كافية وتتمثل هذه الضمانات في إمتلاك الأصل؛
- ✓ إمكانية إسترداد الأصل في حالة عدم الوفاء؛
- ✓ الحرص على صيانة وتأمين الأصل وطرف المستأجر، خوفا من تقادم وإهتلاك الأصل؛
- ✓ الخضوع للإعفاءات الضريبية وبالتالي تحقيق أرباح إضافية؛
- ✓ تحقيق ميزة ضريبية من خلال خصم قسم الإمتلاك لقيمة الأصول من الأرباح؛

2-2: بالنسبة للمستأجر

- تخفيض كافة التعويض في حالة الإفلاس؛
- توفير النقدية من خلال إستخدام الأصول والارتفاع بها، دون ضخ سيولة مبيرة؛
- تجنب مخاطر ملكية الأصل،
- تحقيق مرونة في وسائل الإنتاج؛
- إستثمار الأصول بشكل فعال يؤدي إلى زيادة العائد؛
- بعض أنواع الإدخار تمكن من إمتلاك الأصل في نهاية المدة؛

3-الفئات المعنية بالقرض الايجاري:

هذا المنتوج المالي موجه الى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المربحة ويدخل في إطار تحديده سياسة البنك التمويلية.

4- الشروط العامة للقرض الايجاري:

- تحديد موضوع العقد وذلك من خلال تحديد الشروط وكيفيات إيجار العتاد للإستعمال المهني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤجر الذي يخضع لنصوص الأمر 96-09 المؤرخ في 10جانفي1996 المتعلق بالاعتماد الايجاري؛
- تحديد شروط الإيجار؛
- تحديد ملكية العتاد؛
- تحديد مدة العقد؛
- شراء وضمان وتسليم وإستلام العتاد؛
- المبلغ وطريقة دفع بديل الإيجار؛
- التسديد المسبق؛
- التنازل عن العتاد؛

المبحث الثاني: التمويل المصرفي للمشاريع الريفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم وأقوى البنوك العمومية في الجهاز الجزائري المصرفي، إذ يعتبر من الأليات المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية لتعزيز قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وترقية الوسط الريفي، حيث يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في توفير التمويل لطالبيه في ظل تعدد خدماته وتميزه بها، وهو متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR "

❖ **نشأته:**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية أنشات في 4 أفريل 1982 بموجب المرسوم رقم 82_106 الصادر في 13 مارس 1982.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو شركة مساهمة براس مال قدره 2.200.000.000 دج، المساهم الوحيد فيها هي الدولة التي تمثلها وزارة المالية. هذا البنك، الذي يفترض أنه يهدف إلى تمويل القطاع الزراعي حصرا، لديه 7000 موظفا موزعين في شبكة تضم 326 وكالة مصرفية في جميع أنحاء البلاد، مسؤول عن تقديم المشورة والمساعدات إلى المؤسسات الإقتصادية العامة في إدارة وسائل الدفع التي يتم وضعها لهم، وإمتثالا للسرية المصرفية، ووفقا للقانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 بشأن النقد والقرض، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كيانا قانونيا يقوم بعمليات تلقي الأموال من الجمهور، عمليات الإقراض، فضلا عن إتاحة للعملاء وسائل التمويل الدفع والإدارة، إذ يعتبر أول بنك قام بإستخدام الرسالة المشفرة "SWIFT" في 1991 لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية حيث يستحوذ على 30% من هذه الأخيرة، كما يتبع نظام معلوماتي خاص مطور من طرف مهندسي بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعرف ب "SYBM" الذي يساعد على زيادة سرعة أداء العمليات المصرفية.

ومنذ عام 1999 زاد رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليصل إلى عتبة 33.000.000.000 دج، حيث أظهرت التجربة أن التخصص يقدم نتائج أفضل، ونتيجة لذلك كان عام 2005 إعادة التمركز الاستراتيجي في القطاع الزراعي والأنشطة ذات الصلة.

يعد هذا البنك من بين 50 اوائل البنوك الافريقية، ويحتل المرتبة 13 من حيث صافي المنتج المصرفي افريقيا والمرتبة 16 من حيث اجمالي الميزانية العمومية كذلك وهذا خلال عام 2006، كما يحتل ثالث أكبر حصة في السوق الوطنية بعد "BEA" و "BNA"، ويمكن القول ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر الأول في القطاع المصرفي الجزائري، وبالتالي فإنه يضمن تغطية كبيرة للإقليم.

❖ **تطوره التاريخي:**

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل:[6]

- **المرحلة الأولى (1982_1990)**: خلال السنوات الأولى كان الهدف الأساسي هو فرض الوجود ضمن العالم الراقي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية بمرور الزمن، أكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الإختصاص كان منقوص في الإقتصاد والمخطط حيث كان البنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.
- **المرحلة الثانية (1990_1999)**: بموجب صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي يختص على نهاية فترة تخصص البنوك اضافة إلى مجالات أخرى وتشمل النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية المتوسطة دون الإستغناء على القطاع الفلاحي الذي تربطه علاقات مميزة في المجال التقني، وهذه المرحلة كانت بداية مرحلة مبادرة لإدخال تكنولوجيا الإعلام الألي كتطبيق نظام SWIFTووضع برمجيات مع فروع البنك المختلفة، تشغيل بطاقات التسديد والسحب بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وإدخال عملية الفحص السلكي في فحص وإنجاز العمليات البنكية.
- **المرحلة الثالثة (2000–يومنا هذا)**: تتميز بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الإستثمارات المنجزة وجعل نشاطاتها ومستوى مردودها يساير قواعد السوق لا سيما بنك الفلاحة

[6] رزيقة اوهرار، العالية دليحر، واقع الخدمات المصرفية في الجزائر- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلانة 269-، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة-، 2018/2017.

والتنمية الريفية، حيث وضع هذا الأخير برنامج خماسي فعلي يركز على عصرنة البنك وتحسين خدماته كذلك من أجل إحداث تطهير في الميدان المالي من خلال الرفع في الإئتمان الممنوح لصالح المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الإقتصادي.

ثانيا: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1) مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بمهام مختلفة تتمثل فيما يلي:[7]

❖ **المهام المشتركة مع بقية البنوك الاخرى:**

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوظائف والأعمال التي تقوم بها جميع البنوك في النظام المصرفي ونوجزها فيما يلي:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- فتح الحسابات بكل انواعها لكل شخص مادي أو معنوي طالب لها وكذلك إستقبال الودائع؛
- المشاركة في تجميع الادخارات؛
- تقديم خدمات تبادل وصرف العملات الأجنبية؛
- تقديم خدمات استثمارية للعملاء؛
- خدمات التمويل التأجيري؛
- المساهمة في خلق بعض أدوات الإستثمار المالي؛
- الإدارة النقدية للمشروعات؛
- القيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عن العملاء في حالة الإستيراد والتصدير.

❖ **المهام الاقتصادية:**

[7] معلومات مقدمة من طرف مصالح البنك.

يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال قيامه بمجموعة من المهام منها ما يلي:

- المساهمة في تطوير مختلف القطاعات خاصة القطاع الفلاحي من خلال التنويع في مجالات الإستثمارات؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها من خلال منح إمتيازات للفلاحين وتسهيلات لها؛
- تنمية موارد وإستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار والإستثمار؛
- التقرب من ذوي المهن الحرة، والتجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق قروضها المتخصصة لدعم هذه الفئة من الأشخاص (قروض مدعمة، التمويل التأجيري...)؛
- تقديم مساعدات مالية للمؤسسات وتغطية عجزها المالي في شكل قروض.

❖ **المهام الاستراتيجية:**

- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية من خلال توسيع معاملاته مع غيره من البنوك وزيادة حجم الإستثمارات التي يمولها؛
- تنظيم إدارة القروض وتسيير المنازعات الخاصة بها عن طريق قياس المخاطر من جميع أبعادها ومحاولة التقليل منها؛
- عصرنة البنك عن طريق السعي لزيادة قدرته التنافسية وتحسين وضعيته المالية؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن من خلال تحسين جودة الخدمات والتسويق الجيد لها.

2) أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1982 بمقتضى سياسة إعادة الهيكلة كوسيلة تمويل مالي لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية لتزويد الفلاحين بالتجهيزات والعتاد اللازم ومتطلبات الإنتاج (ألات، معدات، بذور، أسمدة...) لمزاولة العمل الفلاحي وتسوية النزاعات المتعلقة بالملكيات وتوحيد جميع أشكالها، بغرض تحقيق أهداف الحكومة في جعل القطاع الفلاحي أكثر إنسجاما.

لكن مع تطور النشاط المصرفي وتوسع الخدمات المقدمة من طرف البنوك إضافة إلى القيام بالإصلاحات المتعلقة بقانون القرض والبنك 1986 والتي تم من خلالها إعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير المؤسسات المصرفية، أصبح البنك يهدف إلى:[8]

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛
- تحسين وتطوير الخدمات المقدمة؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- الحصول على أكبر حصة في السوق.

ثالثا: عرض عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج

1) تقديم لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم انشاء وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1983 وفقا لمخطط إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وقد عينت الوكالة في مجال التوظيف طويل الاجل من طرف البنك ما يعرف بنظام " BANK ASSISE" وفقا لنظام متطور[9]. تقع في وسط مدينة برج بوعريريج في 26 شارع العربي بن مهيدي، تطبق نموذج البنك الجالس يبلغ عدد موظفيها حوالي 32 موظف، تتفرع الى خمس وكالات هي: وكالة برج بوعريريج، وكالة راس الواد، وكالة مجانة، وكالة منصورة ووكالة بئر قاصد علي.

2) الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج

يتضمن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكتبين الأول أمامي والأخر خلفي يشرف عليهما مدير الوكالة، يظهر هيكلها في الشكل التالي:

[8] معلومات مقدمة من طرف مصالح البنك.

[9] مريم عابد، وسام بلحاج، **دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التمويل الفلاحي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- المركز الجامعي برج بوعريريج-، 2010/2009، ص 40.

الرئيس المدير العام
الامانة
المفتشية العامة IG
مجلس اللجان
مديرية المراقبة والمحاسبة الداخلية DQI
الموجة
الموجه
القسم الدولي
المديرية العامة بالنيابة الإدارة والوسائل
مديرية العمل والاعلام الالي والمحاسبة والخزينة
مديرية العمل الثانية للموارد والقروض
مديرية العمليات الخارجية DOTE
مديرية المستخدمين DP
مديرية الاعلام الالي المركزية
مديرية تمويل المؤسسات الكبرى DFGE
مديرية العلاقات الدولية DRI
مديرية الموارد البشرية DRRM
مديرية الاعلام الالي وشبكة الاستعلامات
مديرية تمويل المؤسسات ص و م DFPME
مديرية المراقبة والاحصاء DCF
مديرية الوسائل العامة DMG
مديرية التحولات والتحكم في الاعلام الالي DRI
مديرية تمويل النشاطات الفلاحية DFAA
الفرع
مديرية الدراسات القانونية DRI
مديرية المحاسبة العامة DCG
مديرية دراسات السوق بالمنتوج DEMP
الوكالة
مديرية المراقبة والتسيير DRI
مديرية الخزينة DT
مديرية العلاقات الدولية DCR

الجدول رقم (02): هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الأول

منطقة الاستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من طرف البنك
كل المناطق	**1%**	**29%**	**70%**

المصدر: دليل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الشكل رقم 02: يوضح هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمستوى الأول

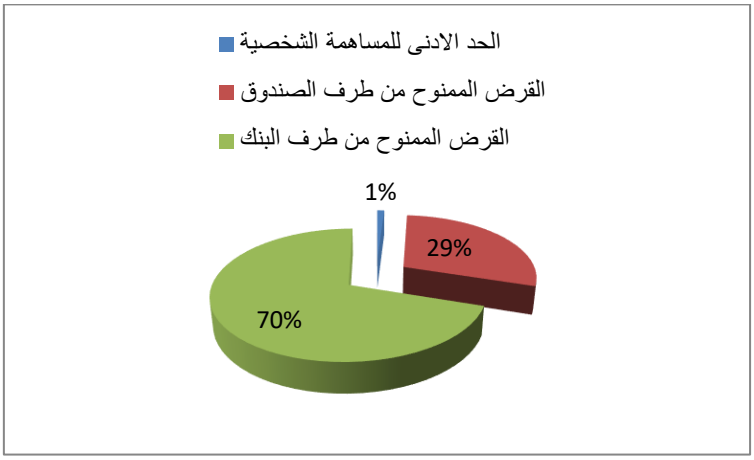

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن: إذا كانت قيمة الاستثمار تقل أو تساوي 5مليون دج فإن صاحب الإستثمار يساهم في تمويل المشروع بنسبة 5%، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يقدم قرض قيمته25% من قيمة الإستثمار والبنك، يمنح البنك قرض قيمته70% من قيمة الإستثمار.

2/ المستوى الثاني: في هذه الحالة تكون قيمة الاستثمار تزيد عن 05مليون دج وتقل أو تعاد 10مليون دج.

الجدول رقم (03): هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المستوى الثاني

منطقة الاستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من طرف البنك
كل المناطق	%2	%28	%70

المصدر: دليل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الشكل رقم03: يوضح هيكل التمويل الثلاثي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المستوى الثاني

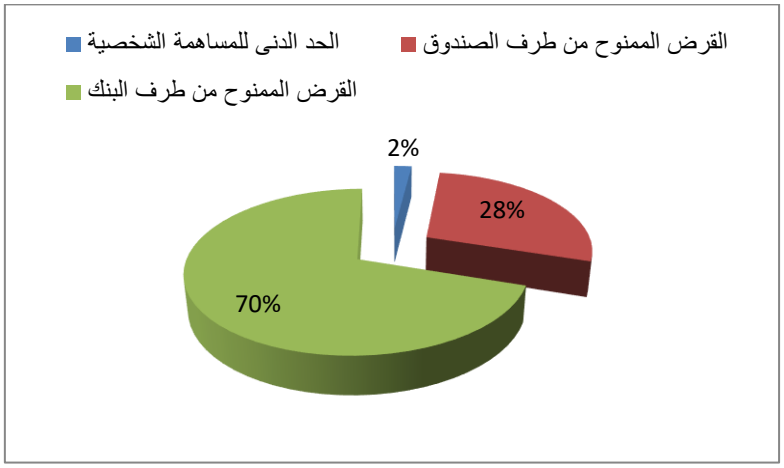

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن: إذا كانت قيمة الاستثمار ما بين 5مليون دج، فان في ولايات الجنوب والهضاب العليا صاحب الاستثمار يساهم في تمويل المشروع بنسبة 8% والصندوق الوطني للتامين على البطالة يقدم قرض قيمته22% من قيمة الاستثمار والبنك، يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض قيمته70% من قيمة الاستثمار، أما في المناطق الأخرى فإن صاحب الإستثمار يساهم في تمويل المشروع بنسبة 25%، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يقدم قرض قيمته 25% من قيمة الإستثمار والبنك، يمنح البنك قرض قيمته70 % من قيمة الإستثمار.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مشاريع التنمية الريفية بولاية برج بوعريريج

المطلب الأول: المساهمة في قروض تمويل التنمية الريفية

أولا: عدد المشاريع الممولة

الجدول (04): عدد قروض التنمية الريفية المقدمة خلال الفترة (2015-2019):

البيان		2015	2016	2017	2018	2019
القرض المدعم	**ANSEJ**	31	21	23	18	14
	CNAC	25	21	17	16	11
	ANGEM	6	4	5	7	13
قرض التحدي		2	0	2	1	1
قرض التحدي الفيدرالي		0	48	0	0	0
قرض الرفيق		41		38	47	40
قرض الرفيق الفيدرالي		2	0	0	0	0
القرض الايجاري		12	9	6	5	2
قرض السكن الريفي		0	0	0	1	1

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمثل الجدول(01) عدد قروض التنمية الريفية المقدمة خلال الفترة (2015-2019) من وقبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، نلاحظ تباين كبير في عدد المشاريع على إختلافها وعلى مر السنوات الخمس، حيث تحظى قروض الدعم ANSEJ ب107 قرض ممنوح، ثم CNAب90قرض، ثمANGEM ب 35 قرض أي بإجمالي 232 قرض، يليه قرض الرفيق بالنصيب الأوفر ب214 قرض ممنوح، يعود هذا في اعتقادنا للطلب الدائم عليه ولكونه قرض استغلالي معزز كليا من الدولة، يلجا إليه المزارعين والرعاة الأفراد لتمويل عجزهم، يليه القرض الايجاري ب34 قرض ممنوحين لكونه هذا الأخير

مدعم جزئيا من الدولة وخاص بتأجير المعدات والعتاد الفلاحي بسبب نقص إمكانيات الفلاحين والثمن الباهظ جدا لها الذي لا يمكن للفلاح البسيط تكلفه، يأتي بعده قرض التحدي ب10 قروض ممنوحة في إطار إنشاء مزارع زراعية وحيوانية جديدة، بإعتباره قرض إستثماري قليلا ما يلجا إليه الفلاحين أو الرعاة لإمتلاك اغلبهم للأراضي والمزارع وإنما يفتقرون للتمويل فقط لتيسيرها. أما بالنسبة لقرض السكن الريفي، نعتقد أن تمويل مشروعين فقط منه راجع لعدم توفر الشروط اللازمة للمتقدمين بالطلب لهذا القرض، كذلك مشروعين لقرض الرفيق الفيدرالي نظرا لتوجه هذا الأخير لتمويل المؤسسات التجارية والتعاونيات الفلاحية، ويعود النقص في الطلب على هذا القرض لمحدودية هذه المؤسسات في الجزائر إضافة لضعف نشاطها، كما يختص في تمويل المشاريع التي تستهدف إعادة تصنيع المواد الغذائية والفلاحية حيث يعتمد على إستيراد المواد الأولية في الخارج وإعادة تحويلها إلى منتجات جديدة بتكلفة باهظة، أما بالنسبة لقرض التحدي الفيدرالي فلا يوجد طلب عليه بسبب إشتراكه مع قرض الرفيق الفيدرالي في طبيعة الأنشطة وإختلافهم في مبلغ القرض فقط.

تترجم هذه المعطيات في الشكلين أدناه:

الشكل(04): عدد قروض التنمية الريفية خلال الفترة (2015-2019)

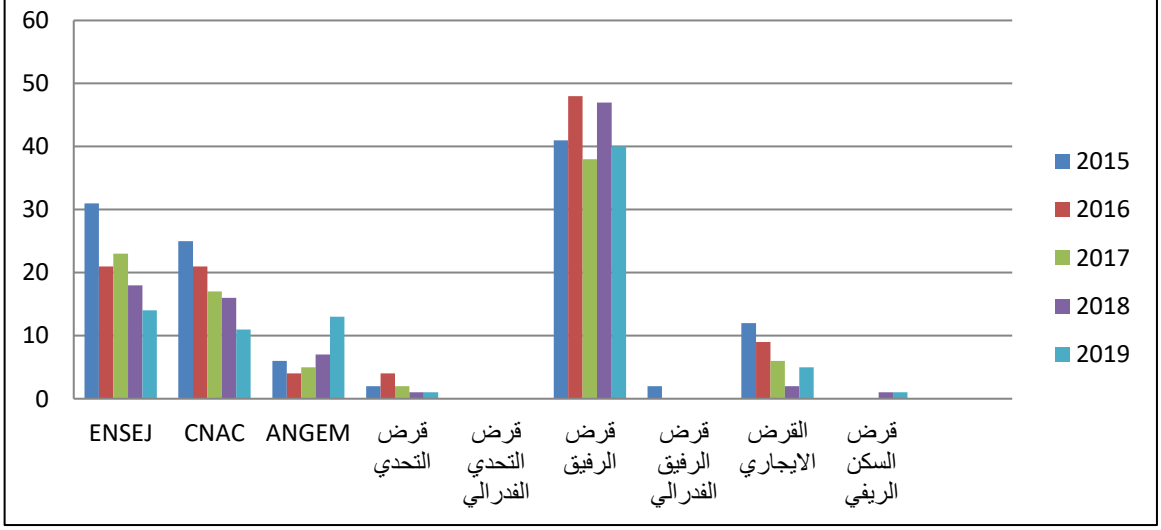

الشكل (05): حصة كل قرض من اجمالي القروض الموجهة للتنمية الريفية

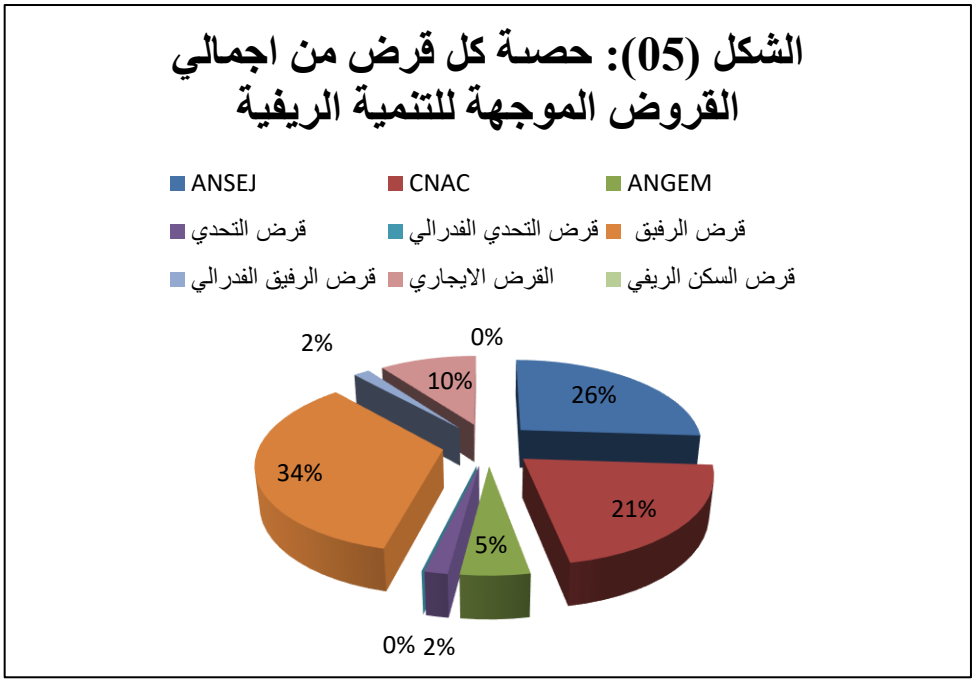

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول (04)

يمثل الشكل (04) أعمدة بيانية توضح التباين بين إعداد القروض الممنوحة لكل نوع من القروض الممنوحة لتمويل التنمية الريفية خلال السنوات الخمسة محل الدراسة، بينما يمثل الشكل (05) دائرة نسبية توضح حصة كل قرض من اجمالي القروض الموجهة للتنمية الريفية، إذ نلاحظ أن مجموع القروض المدعمة تنال أعلى نسبة (47%) من عدد مشاريع التنمية الريفية، يليه قرض الرفيق (43%) ثم القرض الإيجاري (7%) يتبعه قرض التحدي (2%)، ثم قرض الرفيق الفدرالي (1%)، مع إنعدام مساهمة كل من قرض السكن الريفي والتحدي الفدرالي.

ثانيا: مبالغ التمويل الممنوح:

الجدول (05): مبالغ قروض التنمية الريفية الممنوحة خلال الفترة (2015-2019):

البيان		2015	2016	2017	2018	2019
القـــــرض المدعم	ANSEJ	62950000	49720000	52300000	36728000	34230000
	CNAC	59732000	34803000	30011000	31560000	28560000
	ANGEM	5200000	3500000	4800000	5800000	10810000
قرض التحدي		13400000	45910000	14750000	22000000	9800000

قرض التحدي الفدرالي	0	0	0	0	0
قرض الرفيق	34500000	3800000	55800000	98700000	86230000
قرض الرفيق الفدرالي	29992740	0	0	0	0
القرض الايجاري	34605000	13500000	14400000	6250000	14650000
قرض السكن الريفي	0	0	0	900000	1200000

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على معطيات مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يمثل الجدول (05) مبالغ قروض التنمية الريفية الممنوحة خلال الفترة (2015-2019)، فبإعتبار أن القرض المدعم قرض استثماري يحتاج موارد مالية ضخمة فإن النصيب الأوفر لمبالغ تمويل التنمية الريفية تكون من نصيبه بمبلغ يفوق 450 مليون دج، يليه قرض الرفيق الذي خصص له حوالي 279 مليون دج كونه قرض إستغلالي ولكثرة الطلب عليه، ثم قرض التحدي الذي يعتبر أيضا قرض استثماري بأكثر من 105 مليون دج، يأتي بعده القرض الإيجاري بأزيد من 83 مليون دج لإرتفاع تكاليف حيازة وتأمين الآلات والمعدات وتوفيرها للعملاء، ثم قرض الرفيق الفدرالي الذي تصل مبالغه الى 30 مليون دج تقريبا لقلة الطلب عليه، يليه قرض السكن الريفي بأكثر من 2 مليون دج مع إنعدام تمويل قرض التحدي الفدرالي لعدم وجود طلب عليه.

ويترجم هذا فيما يلي:

الشكل (06): مبالغ القروض الممنوحة خلال الفترة (2015-2019)

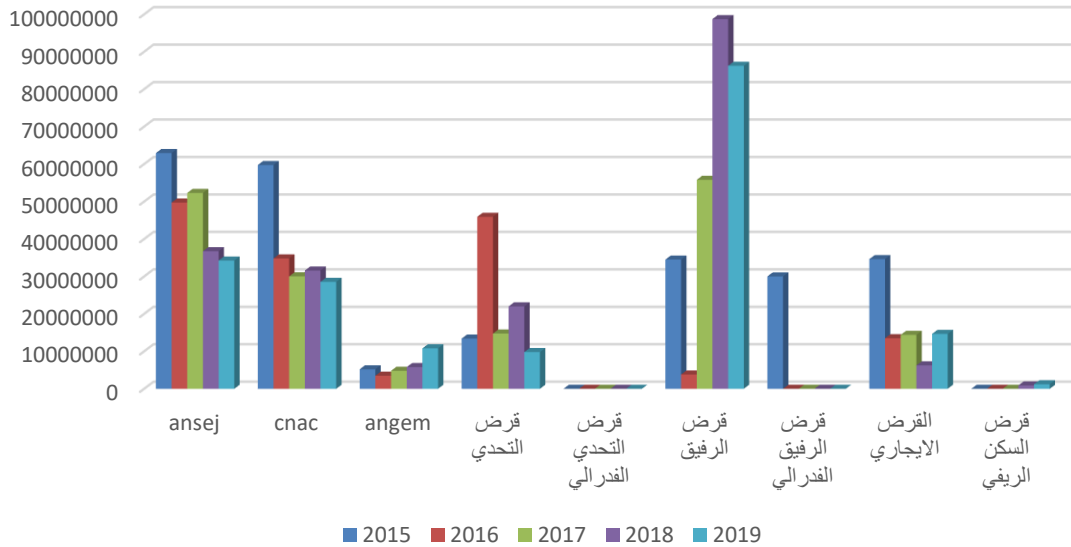

الشكل (07): حصة كل قرض من اجمالي المبالغ الموجهة للتنمية الريفية

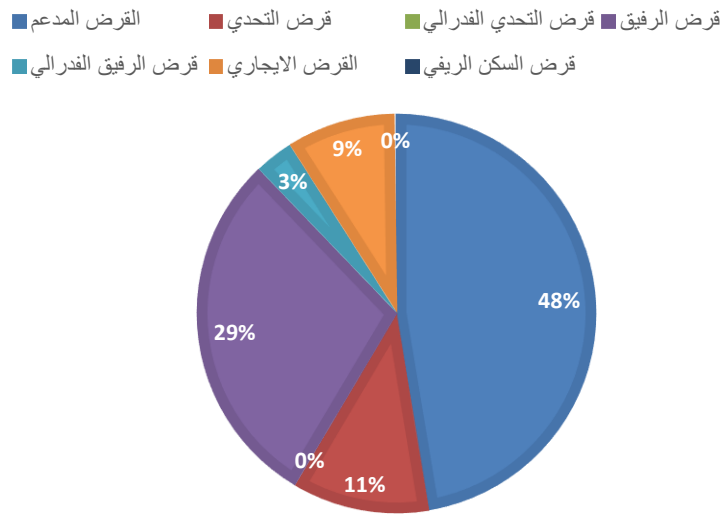

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول (05).

يمثل الشكل (06) أعمدة بيانية توضح التباين بين مبالغ القروض الممنوحة لكل نوع من القروض الممنوحة لتمويل التنمية الريفية بينما الشكل (07) دائرة نسبية تبين حصة كل قرض من اجمالي المبالغ الموجهة للتنمية الريفية، حيث نلاحظ أن القرض المدعم يحظى بالحصة الأوفر من مجموع مبالغ تمويل مشاريع التنمية الريفية بنسبة 48%، يأتي بعده قرض الرفيق بنسبة 29% ثم قرض التحدي بنسبة 11%، يليه القرض الايجاري 9%، وأخيرا كل من قرض التحدي الفدرالي والسكن الريفي بنسبة معدومة.

المطلب الثاني: حصة مساهمة قروض التنمية الريفية من إجمالي تمويلات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: عدد المشاريع الممولة:

الجدول (06): حصة عدد قروض التنمية الريفية من القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

البيان	عدد القروض	النسبة المئوية
قروض التنمية الريفية	494	%89,49
القروض الصناعية	58	%10,51
المجموع	552	

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول (1) والجدول (3).

يوضح الجدول (06) حصة عدد قروض التنمية الريفية من القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، حيث تمثل القروض المقدمة لتمويل التنمية الريفية الحصة الأوفر من إجمالي القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب 494 قرض من أصل 552 يعود هذا في نظرنا لكثرة الطلب عليها بإعتبار أن البنك متخصص في تمويل الفلاحة والتنمية الريفية، بينما تمثل القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصناعية ب 58 قرض فقط من أصل 552 نعتقد أنه بسبب توجه البنك لتمويل زبائنه الاوفياء وذوي المراكز الائتمانية القوية وذلك تجنبا لأي مخاطر. يترجم هذا في الشكل الموالي:

الشكل (08): حصة عدد قروض التنمية الريفية من القروض المقدمة من طرف وكالة برج بوعريريج

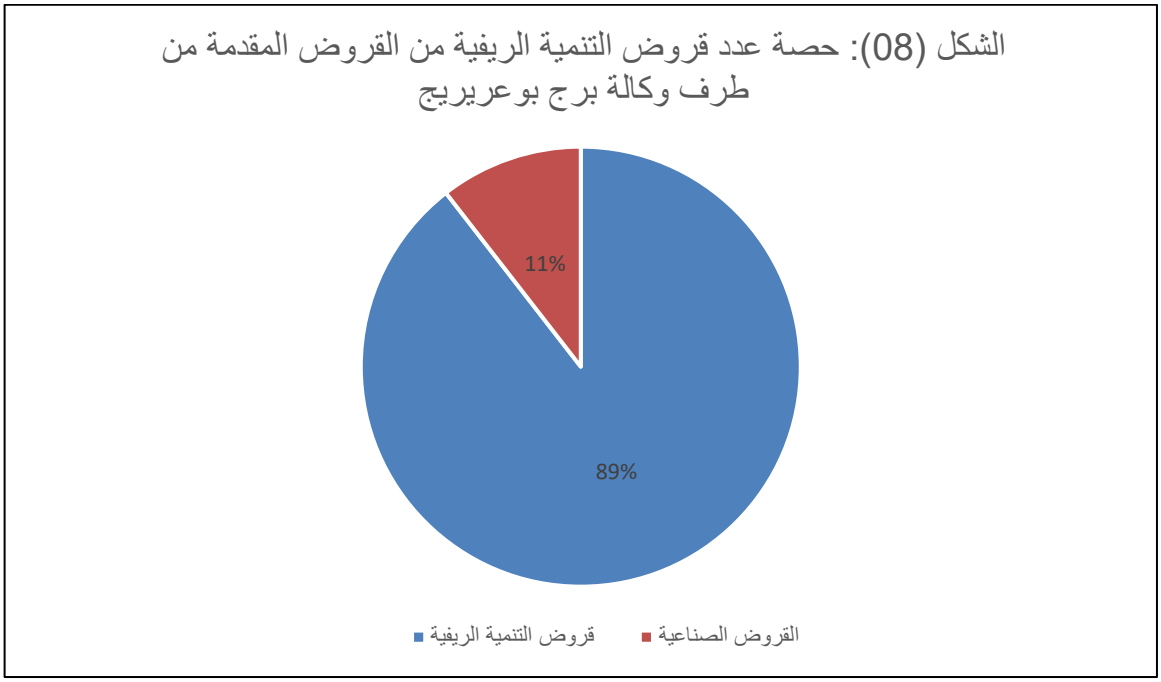

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول (5).

يبين الشكل (08) حصة عدد قروض التنمية الريفية من القروض المقدمة من طرف وكالة برج بوعريريج، بحيث تستحوذ قروض التنمية الريفية بنسبة 89% من القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حين أن القروض الصناعية تشغل 11% فقط.

ثانيا: مبالغ التمويل الممنوح

الجدول (07): حصة مبالغ قروض التنمية الريفية من التمويلات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

البيان	عدد القروض	النسبة المئوية
قروض التنمية الريفية	591091740	%11,16
القروض الصناعية	7574609000	%88,84
المجموع	8525700740	

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول (2) والجدول (4).

يبين الجدول (07) حصة مبالغ قروض التنمية الريفية من التمويلات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، حيث تقدم للقروض الصناعية أكبر المبالغ لتمويل مشاريعها حيث بلغ إجمالي مبالغ القروض الصناعية أكثر من 7,5 مليار دج من مجموع مبالغ القروض الكلية والمقدرة ب 8,5 مليار دج وذلك حسب ظننا نتيجة لإرتفاع تكاليف التجهيزات التي تطلبها المؤسسات الصناعية رغم قلة المشاريع الممولة، بينما يمنح لقروض التنمية الريفية أكثر من 951 مليون دج فقط. يترجم هذا في الشكل ادناه:

الشكل (09): حصة مبالغ قروض التنمية الريفية من تمويلات وكالة برج بوعريريج

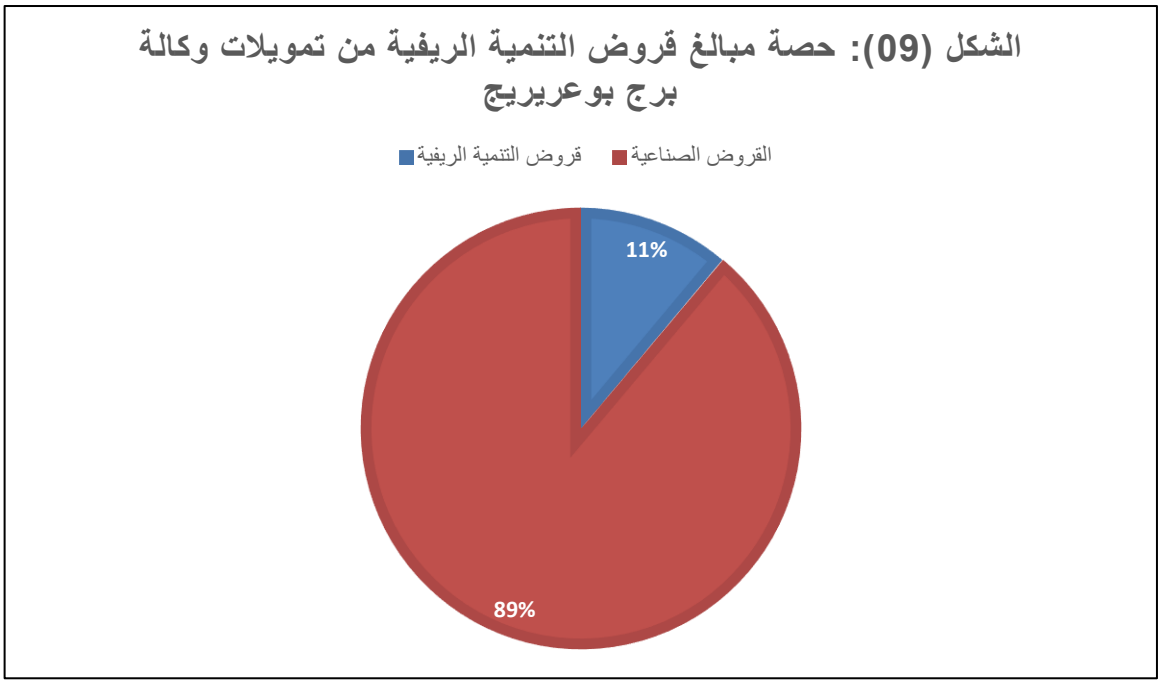

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على الجدول (07).

يمثل الشكل (09) حصة مبالغ قروض التنمية الريفية من تمويلات الوكالة، حيث تتصدر المبالغ الممنوحة لتمويل القروض الصناعية بنسبة 89% من المبالغ الإجمالية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في حين أن قروض التنمية الريفية حازت على نسبة 11% فقط.

ملاحظة:

فضلا عن قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج بتمويل مشاريع التنمية الريفية والمشاريع الصناعية، فإنه أيضا يقوم بنشاطات وتمويلات تجارية لا يقدم فيها قروض بل يكون وسيط في التعاملات فقط مقابل فائدة تكون حسب العقد المتفق عليه.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الموضوع تبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعد المحرك الأساسي والفعال لزيادة وتيرة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إسهامه في تمويل وتدعيم المؤسسة الاقتصادية الفلاحية على مختلف نشاطه، إذ يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص في الأساس لتمويل القطاع الزراعي، حيث يساهم هذا البنك بنسبة 89% في تمويل مشاريع التنمية الريفية على مستوى الولاية.

لبنك الفلاحة والتنمية والريفية دور كبير في بناء المؤسسة الفلاحية، من خلال منحه مختلف القروض منها: قروض الإستثمار بما فيها قرض "الرفيق"، وقروض الإستغلال بما فيها قرض "التحدي".

ويعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على بناء مؤسسة إقتصادية فلاحية جزائرية ناجحة أساسها الثقة لدى البنك.

خاتمة

خاتمة

حتى تصل التنمية إلى تحقيق أهدافها كان لزاما على المسؤولين تحديد المشكلات الاقتصادية، الإجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيشها المجتمع، ثم وضع مشاريع تحمل حلولا جذرية لهذه المعوقات، التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية.

هذه المشاريع ينبغي أن تكون واضحة وأن تتسم بالفعالية وأن تكون قائمة على الركائز العلمية والمعلومات الدقيقة التي تتوافق مع معطيات وخصوصيات المجتمع الذي يراد بالتنمية أن تنجح فيه، مع مراعاة الإمكانيات والقدرات البشرية التي يتوفر عليها الريف.

ويأتي تمويل هذه المشاريع من بين الإشكاليات التي تصادف أصحاب المشاريع لهذه المناطق وهنا نجد العديد من المصادر كالتمويل الزراعي والمصرفي والتمويل الأصغر، ولكل منهم مميزات وخصائص وعيوب.

وقد قامت الجزائر بإعتماد سياسات تنموية كثيرة للمناطق الريفية وذلك بعد الإستقلال للحد من النزوح الريفي حيث قامت بتخصيص بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل مشاريع القطاع الريفي والخاصة بالمناطق الريفية حيث أنه يقترح عدة أنواع من القروض المتعلقة بطبيعة المشروع وإحتياجاته.

أولا: النتائج

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- التنمية الريفية أساس لتنمية إقتصادية خاصة في الدول النامية التي تعتمد على هذا القطاع وذلك من أجل الإرتقاء بالمجتمع الريفي وتطويره والنهوض به، ولذلك تلعب البنوك دورا كبيرا في تحقيق هذه التنمية من خلال الأدوات والآليات التمويلية.
- التنمية الريفية في كثير من الدول تحظى بأهمية كبيرة جدا، خاصة من جانب التي أولت إهتماما خاصة وذلك بإنشاء بنوك متخصصة في هذا القطاع والتركيز عليه في تمويلاته ومحاولة التنويع في منتجاته من أجل المساهمة في الإقتصاد.

- غياب إستراتيجية بعيدة المدى فيما يخص سياسة التجديد الريفي أثرت بشكل كبير على الرفع من مستويات التنمية المحلية لهذه الأرياف.
- إختيار السكان لنوع من المشاريع ورفض أخرى دون دراسة متخصصة أثر بشكل كبير على إتمام كل المشاريع المسجلة لدى محافظة الغابات.
- عدم تخصيص الميزانية الكافية لهذه المشاريع، فهناك العديد منها من لم ينجز لعدم كفاية الغلاف المالي
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول الرئيسي لمختلف المشاريع في المناطق الريفية.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقترح عدة أنواع من القروض تتلاءم مع طبيعة مناطق المشاريع في المناطق الريفية.

ثانيا: الإقتراحات

على هذا الأساس يمكن وضع المقترحات التالية:

- ضرورة العمل على تأطير كافة المتدخلين العموميين، قصد ضمان السير الجيد لهذه المشاريع؛
- التفكير في إقامة أقطاب صناعية تحويلية مرافقة لمشاريع التنمية الريفية لضمان تسويق منتجاتهم إليها؛
- إدماج المرأة الريفية في العملية التنموية على نطاق أوسع؛
- مراعاة الاختصاص في تنفيذ وتجسيد هذه المشاريع من جانب الإدارة المسيرة والمنفذة ومؤسسات الإنجاز؛
- ضرورة توسيع الأراضي الزراعية في المناطق الريفية، ومحاولة إقامة الأقطاب الفلاحية الكبيرة والمتخصصة والمدعومة من طرف الدولة سواء بالتسيير أو الرقابة؛
- لحرص على ضمان الإستفادة الحقيقية من مزايا مشاريع وبرامج التنمية الريفية لسكان الأرياف دون غيرهم من الإنتهازيين وتجار الفرص؛
- نقص المشاركة الشعبية في المشاريع التنموية التي تم تنفيذها من قبل محافظة الغابات خاصة إذا ما تعلق الأمر ببعض التربصات الخفيفة لهؤلاء الفلاحين قبل إستفادتهم من الدعم؛
- ضرورة تبني إستراتيجية بعيدة المدى لسياسة التجديد الريفي وأن لا يتم إقترانها ببرامج مسؤول دون غيره {برامج مؤسسات وليس برامج أشخاص}؛

- تجميع الأجهزة الخاصة بالتمويل في مكان واحد؛
- تقليل من الوثائق من خلال إنشاء بنك المعلومات في الوكالة؛
- فتح المجال أمام البحوث العلمية التي تستطيع الوصول إلى نقاط ضعف السياسة التمويلية والمشاريع الريفية وإقتراح حلول مناسبة لها؛

ثالثا: آفاق الدراسة

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- ما هو دور القروض الفلاحية في التنمية الريفية الإقتصادية؛
- ما هو نوع المشاريع الفلاحية في زيادة الدخل الوطني؛

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. الحافظ ستهم، التحولات في الريف الجزائري منذ الإستقلال، ترجمة مروان القنواني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. أحمد محمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، الإتجاهات المعاصرة، الإستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. إسكندر نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية، كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم والأليات قضايا نظرية وبحوث ميدانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
4. حسن عطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الاكاديمية للنشر، القاهرة، 2002.
5. حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985.
6. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية،2005.
7. عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
8. عبد القادر جلول، تاريخ الجزائر الحديث، بيروت، 1982.
9. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات إقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، 2015.
10. محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
11. نورالدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
12. هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

ثانيا: المذكرات والرسائل

1. أوشن فاروق، تقييم أثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015/2014.
2. إلياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصاد والتسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008.
3. رزيقة اوهرار، العالية دليحر، واقع الخدمات المصرفية في الجزائر–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مليانة 269–، مذكرة ماستر (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–، 2018/2017.
4. زبيدة سيار، دور واهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
5. عبد القادر شاوش، الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 2013.
6. سالم اقاري، تقييم سياسة التجديد الريفي والفلاحي في الجزائر(2014/2009)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016/2015.
7. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
8. ربيع عيساني، دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية (دراسة حالة ولاية سطيف)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.
9. كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
10. منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

11. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

12. محمد بودربالة، فتاحي العيد، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الفلاحية- دراسة حالة مؤسسة جمعيات الجنوب الفلاحية بأدرار-، مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2017/2016.

13. مجدولين دهينه، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017/2016.

14. مريم عابد، وسام بلحاج، دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التمويل الفلاحي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- المركز الجامعي برج بوعريريج-، 2009-2010.

15. نصيرة بلحجار، خديجة شريفي، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة عيان رمضان 468-البويرة، مذكرة ماستر، جامعة اكلي محمد اواحاج، البويرة، 2019/2018.

16. وهيبة توكالي، نوال بركان، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر معوقات وتحديات، مذكرة ماستر (غير منشورة)، محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2016/2015.

17. يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالته: مواد غذائية أساسية 2000-2014، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2015/2014.

18. ياسر عبد الرحمان مهدي عوض، دور مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(ايفاد)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كردفان، السودان، أفريل 2009.

ثالثا: الملتقيات والندوات

1. رياض طالبي، عبد الرحمان القري، استراتيجية التنمية الريفية كأداة للحد من البطالة في الوسط الريفي، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر 2011.
2. رحيم حسين، براهم شاوش توفيق، التنمية الريفية في المناطق الجبلية إشارة خاصة إلى منطقة بني يعلى بولاية سطيف، المركز الجامعي بولاية برج بوعريريج.
3. سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.
4. شعيب بونوة، علي بودلال، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 22-2002/10/23.
5. محمد رجراج، محمد حداد، التجديد والريفي وأثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف، مجمه مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، 07-08 ديسمبر 2014.

تَمَّ بحمد الله

ملخص:

تبنت الجزائر العديد من المناهج والسياسات للنهوض بقطاع التنمية الريفية بتنويع مصادر وجهات تمويلها، وذلك خلال فترات متباينة عرفت تقلبات سياسية واقتصادية من جهة، والتأخر في مواكبة التطورات والتغيرات الحالية من جهة أخرى، فانشات لهذا الغرض بنك متخصص داعم لها والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد توصلت نتائج الدراسة حول مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية برج بوعريريج، إن هذه الوكالة تعد مؤسسة مالية رائدة في تمويل مشاريع التنمية الريفية فضلا عن تمويله للقطاع الصناعي والتجاري بشكل محدود، إلا أنها تساهم بصفة مهيمنة بنسبة 89% في تمويل مشاريع التنمية الريفية خلال الفترة المحددة ب (2019/2015).

الكلمات المفتاحية: الوسط الريفي، التمويل الريفي، التنمية الريفية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ABSTRACT:

Algeria has adopted many approaches and policies to advance the rural development sector by diversifying its sources of financing, and during various periods, it experienced political and economic fluctuations on the one hand, and delays in keeping pace with global developments and changes on the other hand, and for this purpose it established a specialized bank that supports it, represented by the bank for Agriculture and Rural Development. BADR, and the results of the study on the contribution of the bank for Agriculture and Rural Developments (BADR) at the level of Bordj Bou Arreridj, found that this agency is a leading financial institution in financing rural development projects as well as financing the industrial and commercial sectors in a limited way, yet it contributes dominantly by 89 percent In financing rural development projects during the period specified (2015-2019).

Key words: rural environment, bank financing, rural development, bank of Agriculture and Rural Development BADR